مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

الإصدار (٦)

حصاد مُلتقى أهل التفسير (١)

الوقف والابتداء

حصاد مُلتقى أهل التفسير (١)

الوقف والابتداء

الوقف والابتداء

ⓒ مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الوقف والابتداء

الطبعة الأولى. - الرياض، ١٤٣٣هـ

١٥١ص، ١٧*٢٤ سم

ردمك: ١-٩٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١-علوم القرآن

٢-القرآن - مناهج التفسير - أ-العنوان

ديوي ٢٢٠ ١٤٣٣/٣٤٠٤

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٣٤٠٤

ردمك: ١-٩٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

المملكة العربية السعودية – الرياض
حي الغدير- طريق الملك عبدالعزيز
هاتف: ٢١٠٩٦٢٠(٠١١) فاكس: ٢١٠٩٧١٣(٠١١)
ص.ب. ٢٤٢١٩٩ الرمز البريدي ١١٣٢٢
البوابة الالكترونية : www.tafsir.net
البريد الإلكتروني : info@tafsir.net

جميع الحقوق محفوظة

حصاد مُلتقى أهل التفسير (١)

الوقف والابتداء

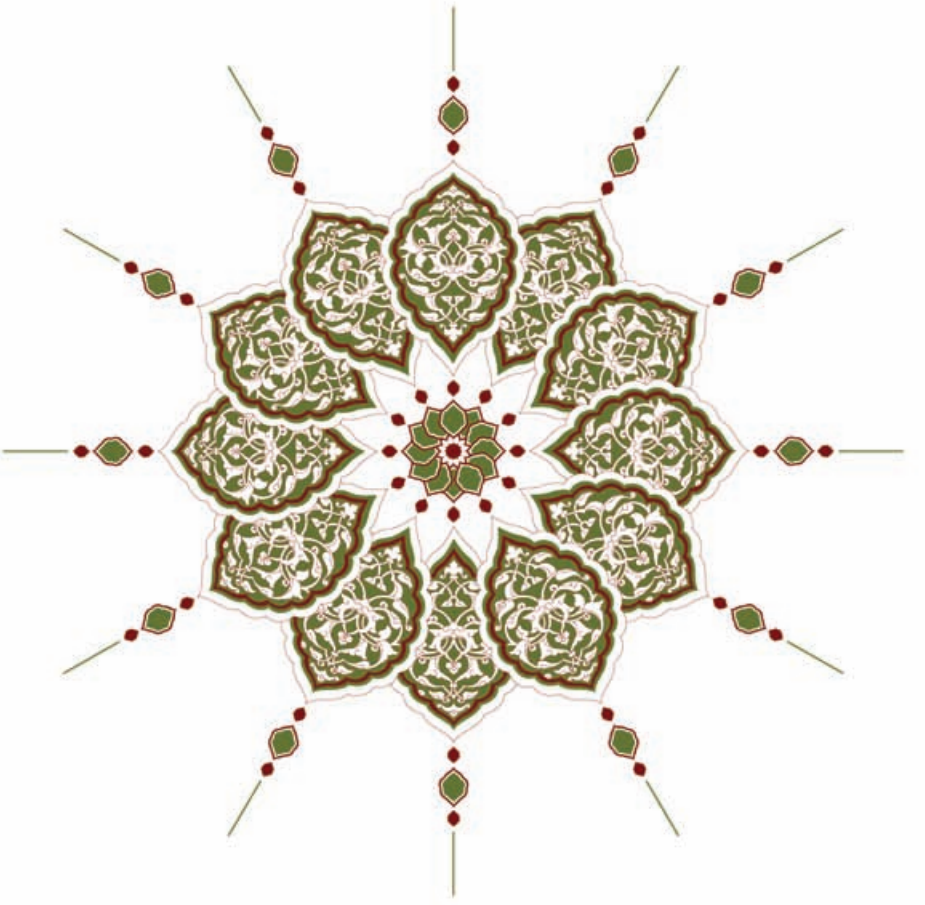

فاتحة الحصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فمنذ زمن كانت تراودنا في (مركز تفسير) فكرة جمع الموضوعات التي كثر الحديث عنها في «ملتقى أهل التفسير»، ولما منَّ الله ببداية تكوين فريق علمي في المركز كان من أولوياته جمع هذه الموضوعات، ثم ترتيبها لإخراجها في كتاب يجمعها.

وأرجو أن يكون الفريق العلمي قد قام بهذه المهمة خير قيام، والله المسؤول أن يبارك في هذا المشروع وفي غيره من مشاريع (مركز تفسير).

وقد روعي في طريقة الجمع والترتيب والتحرير ما يلي:

١ ـ جمع المشاركات المتعلقة بالموضوع المنشورة في الملتقى وترتيبها ترتيباً علميّاً منطقيّاً.

٢ ـ توثيق كل مشاركة بنسبتها لقائلها (بالاسم الذي شارك به في الملتقى)، حفظاً لحقوق أصحابها.

٣ ـ إثبات تاريخ نشر كل مشاركة تحت اسم صاحبها، لما في ذلك من تمام التوثيق الزمني.

٤ ـ التركيز على مسائل الموضوع، دون التعرض لما ذكر من باب الاستطراد.

٥ ـ الاعتماد على مشاركة واحدة في حال تشابه موضوعين، وعدم تكرار إلا ما كان فيه إضافة جديدة أو معلومة نافعة، فتدمج معها مع التنبيه على ذلك.

٦ ـ عدم إهمال التعقبات والاستدراكات المهمة على المشاركة الأصلية، وإدراجها في الحاشية مع نسبتها لصاحبها.

٧ ـ اطراح الأقوال الشاذة والباطلة، وذكر ترجيح المتخصصين من أهل الفن فيما فيه خلاف.

٨ ـ التصرف في عبارة المشاركين بالاختصار والتهذيب عند الحاجة بما يناسب السياق ولا يخل بالمعنى، والإحالة إلى رابط المشاركة الأصلية في الحاشية حال اختصار المشاركة والاقتصار على موضوع الشاهد منها.

٩ ـ الأصل في حواشي المشاركات المدرجة أنها لأصحابها.

ومن هذه الموضوعات التي حظيت بمشاركات عديدة: «الوقف والابتداء» الذي تكاد تكون مباحثه متكاملة فيما طرحه أعضاء ملتقى أهل التفسير، ويسرنا أن يكون باكورة حصاد هذا الملتقى المبارك إن شاء الله.

ولا يخفى على الدارسين في علوم القرآن ما لعلم الوقف والابتداء من أهمية قد أبان عنها علماؤنا رحمهم الله تعالى، فلا تكاد تجد كتاباً في الوقف إلا ويبيِّن هذه الأهمية؛ كالنحاس (ت٣٣٨هـ)، وغيره من العلماء الذين كتبوا في الوقف والابتداء.

وهذا المجموع في «الوقف والابتداء» من خلال ما كتبه أعضاء ملتقى أهل التفسير يمثِّل سلسلة من حلقة مواصلة طلاب العلم اليوم بما كتبه أشياخهم الكرام، وأرجو أن يجد فيه طالب العلم ما يفيده من بحث مسألة مشكلة، وفكٍّ لغامض في هذا العلم، وبيان للطيف الوقوف وغريبها، وغير ذلك مما هو مسطَّر في هذا المجموع.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله المنَّان الذي لا تزال بركاته وفيوضاته تترى علينا، ومن ذلك ما يسَّر لنا في مركز تفسير من هذه النخبة من طلاب العلم الذين يقومون بمثل هذه الأعمال التي هي باكورة الإنتاج العلمي لهذا المركز.

وأسأله أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وأن لا يحرمنا من بركاته، وأن يجعلنا مباركين أينما كنّا، إنه سميع مجيب.

كتبه

د. مساعد بن سليمان الطيار

الأستاذ المشارك بجامعة الملك سعود

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فهذا جمعٌ لمواضيع فن الوقف والابتداء المنثورة على صفحات ملتقى أهل التفسير، ضمَّت في كتابٍ يجمع متفرقها، ويلم شتاتها، ويقرِّب الانتفاع بها لعموم الدارسين.

وقد قسَّمنا هذا المجموع إلى ثمانية مباحث، وتحت كل مبحث عدة مطالب، وأدرجنا تحت كل مطلبٍ ما يندرج تحته من المسائل، كما يلي:

المبحث الأول: مقدمات وتعريفات.

المبحث الثاني: مسائل وأحكام.

المبحث الثالث: ضوابط وتأصيلات.

المبحث الرابع: لطائف وفوائد.

المبحث الخامس: تحذيرات وتنبيهات.

المبحث السادس: دراسات وتحقيقات.

المبحث السابع: أسئلة واستفسارات.

المبحث الثامن: دراسة الوقف على بعض الآيات.

اللَّهُمَّ فقِّهنا في الدِّين وعلِّمنا التأويل، واجعلنا ممن يتلون الكتاب حق تلاوته، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم، والحمد لله ربِّ العالمين.

مركز تفسير للدراسات القرآنية

المبحث الأول

مقدمات وتعريفات

وتحته ثمانية مطالب:

المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: فائدة معرفة الوقف والابتداء.

المطلب الثالث: حالات الوقف والابتداء.

المطلب الرابع: مصطلحات الوقف عند أهل الوقف.

المطلب الخامس: أقسام الوقف.

المطلب السادس: أقسام الابتداء ومراتبه.

المطلب السابع: علاقة الوقف والابتداء بالتفسير.

المطلب الثامن: كتب التفسير التي عنيت بعلم الوقف والابتداء.

المطلب الأول

التعريف بعلم الوقف والابتداء

محمد ابت
عمران
٢٠/٤/١٤٣١هـ

الوقف في اللغة:

قال ابن فارس: «الواو والقاف والفاء: أصلٌ واحد يدلّ على تمكثٍ في شيءٍ ثمّ يقاس عليه».

وقال ابن دريد: «الوَقْف: مصدر وَقَفْتُ الدابّةَ أقِفها وَقْفاً، وكذلك كل شيء: حبستَه».

وقال الجوهري: «يقال: وَقَفَتِ الدابةُ تقِف وقوفاً، ووقفتُها أنا وقفاً، يتعدى ولا يتعدى. ووقفتُه على ذنبه؛ أي: أطلعتُه عليه. ووقفتُ الدار للمساكين وقفاً».

يستشف من هذا أن الوقف لغة هو الحبس والتلبث في الشيء وإطلاع الغير على الشيء، والمصدر: وَقْفٌ ووُقُوفٌ، والفعل منهما يأتي لازماً ومتعدياً، بحيث تقول: وَقَفَتِ الدابّةُ ووَقَفْتُ الدابّةَ.

ولفت انتباهي ملحظ ذكره الدكتور محمد خليل الزروق،

مفاده: أن استعمال الوقوف قسيماً للجلوس والقعود، جاء متأخراً؛ إذ أول من أثاره هو ابن منظور في لسانه حيث قال: «الوقوف: خلاف الجلوس»، وتبعه صاحب تاج العروس، وواضعو المعجم الوسيط.

ذكر هذا الملحظ تم قال: «وظني.. أن ذلك مما زاده ابن منظور من عند نفسه اعتماداً على الشائع في استعمال المتأخرين، كما تسمع في عصرنا من قولهم للقاعد: قف، وهم يريدون: قُم».

الوقف في الاصطلاح:

من أجمع التعريفات الاصطلاحية للوقف تعريف الإمام ابن الجزري حيث قال: «الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله... لا بنية الإعراض»[(١)].

وعلاقة التعريف الاصطلاحي باللغوي واضحة؛ إذ تقدم أن الوقف في اللغة: مطلق الحبس، وهو هنا حبس الصوت خاصة، وهو ما عبَّر عنه في التعريف بقطع الصوت. فيكون أخص من التعريف اللغوي. والله أعلم.

---

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٣).

الابتداء في اللغة:

قال ابن فارس: «الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء».

وقال ابن منظور: «البَدء: فِعْل الشيء أَوّلُ، بَدأَ بهِ وبَدَأَهُ يَبْدَؤُهُ بَدْءاً وأَبْدَأَهُ وابْتَدَأَهُ».

فهو بهذا مرادف للائتناف الذي يقول فيه ابن منظور: «اسْتَأْنَفَ الشيءَ وائتَنَفَه: أَخذ أَوّله وابتدأَه».

الابتداء في الاصطلاح:

لم يحفل المتقدمون ببيان معنى الابتداء اصطلاحاً، ولا شك أن له علاقة بالمعنى اللغوي، لكن ما نوع هذه العلاقة؟

المتأخرون درجوا على هذا التعريف: «هو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف»..

فالشروع في القراءة بعد قطع موافق للابتداء والائتناف في اللغة، أما الشروع بعد وقف فموافقته ليست ظاهرة؛ إذ الابتداء كما تقدم: فعل الشيء أولُ، والشارع في القراءة بعد وقف مستمرٌّ في قراءته، وبهذا يمتاز التعريف اللغوي عن الاصطلاحي. والله أعلم.

المطلب الثاني

فائدة معرفة الوقف والابتداء

أبو سعد الغامدي نقلاً عن السيوطي ١٨/ ٣/ ١٤٣٠هـ

معرفة أحكام الوقف والابتداء من الأمور المهمة التي ينبغي للقارئ أن يحيط بها علماً حتى يتدبر معاني القرءان الكريم ويتفهم أحكامه، والأصل فيه ما أخرجه النحاس قال: حدثنا محمد بن جعفر الأنباري قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرءان وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده كما تتعلمون أنتم القرءان اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرءان قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته وما يدري ما أمره ولا زجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه».

قال النحاس: هذا الحديث دليل على أنهم كانوا يتعلمون الوقف كما يتعلمون القرآن.

المطلب الثالث

حالات الوقف والابتداء

د. أنمار
٩/٣/١٤٢٥هـ

وله حالتان:

(الأولى): معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

(والثانية): معرفة ما يوقف به من الأوجه.

(والأولى): تتعلق بفن التجويد، وأكثر مؤلفيه ذكروها هنالك وأفردها بالتأليف جماعة من الأئمة قديماً وحديثاً: كأبي جعفر النحاس، وأبي بكر ابن الأنباري، والزجاجي، والداني، وأبي محمد العماني، وأبي جعفر السجاوندي، وشيخ القراء ابن الجزري، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والنكزاوي، والأشموني وغيرهم..

(والثانية): تتعلق بفن القراءات.

المطلب الرابع

مصطلحات الوقف عند أهل الوقف

جمال القرش
/٢٧/١١
١٤٢٩هـ

١ ـ عند ابن الأنباري ثلاثة: (تام، حسن، قبيح)[١].

٢ ـ عند ابن النحاس خمسة: (تام، كاف، حسن، صالح، قبيح)[٢].

٣ ـ وعند السجاوندي خمسة: (لازم ورمز له بـ (مـ)، مطلق ورمز له بـ (ط)، جائز ورمز له بـ (ج)، مجوز بوجه ورمزه (ز)، مرخص ضرورة ورمزه (ص))[٣].

٤ ـ وعند الأنصاري ثمانية: (تام، حسن، كافٍ، صالح، مفهوم، جائز، بيان، قبيح)[٤].

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص١٤٩).
وسيأتي معنا التعريف بهذه المصطلحات وبيان أحكامها في المطلب الذي يليه بحسب المذهب المختار في التقسيم.

(٢) القطع (ص١٩).

(٣) علل الوقوف (١/ ٦٢).

(٤) انظر: المقصد للأنصاري (ص١٨).

٥ ـ وعند الأشموني خمسة: (تام وأتم، كاف وأكفى، وحسن وأحسن، صالح وأصلح، قبيح وأقبح)[١].

(١) انظر: منار الهدى (ص٢٤).

المطلب الخامس

أقسام الوقف

جمال القرش
/٢٧/ ١١/
١٤٢٩هـ

١ ـ **اختباري**: هو ما يطلب من القارئ بقصد الامتحان.

حكمه: الجواز بشرط أن يبتدئ الواقف مما وقف عليه، ويصله بما بعده إن صلح الابتداء، وإلا فليبتدئ بما قبله مما يصلح الابتداء.

٢ ـ **اضطراري**: هو ما يعرض للقارئ بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف؛ كضيق النفس، أو العطاس، أو القيء، أو غلبة البكاء، أو النسيان.

حكمه: يجوز الوقف، وإن لم يتمَ المعنى، وبعد ذهاب هذه الضرورة التي ألجأته إلى الوقف على هذه الكلمة، يبتدئ منها ويصلها بما بعدها إن صلح البدء بها، وإلا فليبتدئ مما قبلها مما يصلح البدء به.

٣ ـ **اختياري**: هو ما يقصده القارئ باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة في الوقف الاختباري أو الاضطراري.

حكمه: قد يبتدأ بما بعد الكلمة الموقوف عليها، وقد لا يبتدأ، بأن توصل بما بعدها، وهذا الوقف هو المقصود بالذكر هنا.

أقسام الوقف الاختياري:

التام والكاف والحسن والقبيح.

١ ـ الوقف التام:

أ ـ تعريفه: هو الوقف على كلام تمّ معناه، ولم يتعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنىً: (كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فيوقف عليه ويبتدأ بما بعده).

ب ـ حكمه: جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

ج ـ رمزه: يرمز للوقف التام في المصاحف بـ«قلي» والذي يعني أولوية الوقف مع جواز الوصل.

٢ ـ الوقف الكافي:

أ ـ تعريفه: هو الوقف على كلام يؤدي معنى صحيحاً، تعلق بما بعده معنىً لا لفظاً؛ كقوله: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] لأنها مع ما بعدها، وهو ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] متعلق بالكافرين.

ب ـ حكم الوقف عليه: يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

ج ـ رمزه: يرمز له في الغالب بـ «ج» ويعني جواز الوقف والوصل بدون أفضلية.

٣ ـ الوقف الحسن:

أ ـ تعريفه: هو الوقف على كلام صحيح، تعلّق بما بعده لفظاً ومعنىً.

ب ـ حكمه: يحسن الوقف عليه، وأما الابتداء بما بعده فقد يحسُن وقد يقبح.

قد يحسن الوقف ولا يحسن الابتداء، إذا كان على غير رأس الآي وتعلق لفظاً كالوقف على كلمة ﴿ٱللَّهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وذلك لشدة التعلق بين الصفة والموصوف.

وقد يحسن الوقف ويحسن الابتداء إذا كان على رأس آية نحو: الوقف على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، والابتداء بـ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

ج ـ رمزه: أكثر المصاحف ترمز لهذا الوقف بعلامة (صلي) إذا حَسُنَ الابتداء بما بعده، وتعني جواز الوقف والوصل مع كون الوصل أولى.

٤ ـ الوقف القبيح:

أ ـ تعريفه: الوقف على كلام لم يتم معناه لشدة تعلقه بما بعده

لفظاً ومعنى، أو أفاد معنى غير مراد من الآية الكريمة أو أخل بالعقيدة.

ب ـ أنواعه وأمثلة كل نوع:

من التعريف نجد الأقسام تتدرج من قبيح إلى أقبح، فمنها:

١ ـ الوقف على كلام لا يفهم منه معنى، مثال:

الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ و﴿ٱلْحَمْدُ﴾ من ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فالوقف على هذا ومثله قبيح لأنه لا يفهم منه شيء، ولا يعلم إلى أي شيء أضيف.

٢ ـ الوقف على كلمة توهم معنى لم يرده الله سبحانه، مثل:

الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] فظاهر الوقف أنّ الأبوين نصيبهم مشترك مع ما قبلهم في مقدار النصف.

٣ ـ الوقف على كلمة توهم معنى لا يليق بالله وهو أشد الأنواع قبحاً، مثل:

الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠] وهذا المثال يعتبر من أشدها قبحاً.

ج ـ حكمه: وجوب الوصل وعدم جواز الوقف عليه إلا لضرورة، ويلزم الابتداء بالكلمة التي وقف عليها إن صلحت وإلا فبالكلمة التي قبل الوقف، أما من قصد به التحريف أثم وربما أفضى قصده إلى الكفر.

د ـ رمزه: (لا) غير موجودة في جميع المواضع.

٥ ـ الوقف اللازم:

أ ـ تعريفه: هو الوقف على موضع أدى معنىً صحيحاً، ولا يتبين المعنى المراد إلا بالوقف عليه، وإلا ترتّب عليه إخلال بالمعنى.

ب ـ علامته: رمز له في المصحف بحرف الميم (مـ).

والوقف اللازم لا يعنى انقطاع الجملة عمّا بعدها تماماً، فقد يكون بياناً تاماً، وقد يكون بياناً كافياً، وقد يكون فيه وجهات نظر واختلاف بين العلماء، فلا يَعجبُ القارئُ إذا ما وجد اختلافاً في بعض المصاحف في اعتبار الوقف اللازم، فكلٌّ منهم له مبرره، ومن ذلك:

- الوقف على: ﴿كَبِيرٌۚ﴾.

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٧].

- من وضع علامة (مـ) اعتبر أن الوصل يوهم أن الصد عن سبيل الله والكفر به كبير، والصواب: أن الصدّ عن سبيل الله والكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من جريمة القتال في المسجد الحرام.

- ومن وضع علامة (صلى) اعتبر الكلام من قبيل عطف

الجمل؛ أي: قل قتال فيه كبير، والصد عن سبيل الله والكفر به... إلخ أكبر عند الله... إلخ.

- ومن وضع علامة (قلى) اعتبر أن الكلام تم وأن جملة: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ جملة مستأنفة، لا علاقة لها بما قبلها لفظاً ولا معنىً.
- جدول موجز لأقسام الوقف.

أقسام الوقف

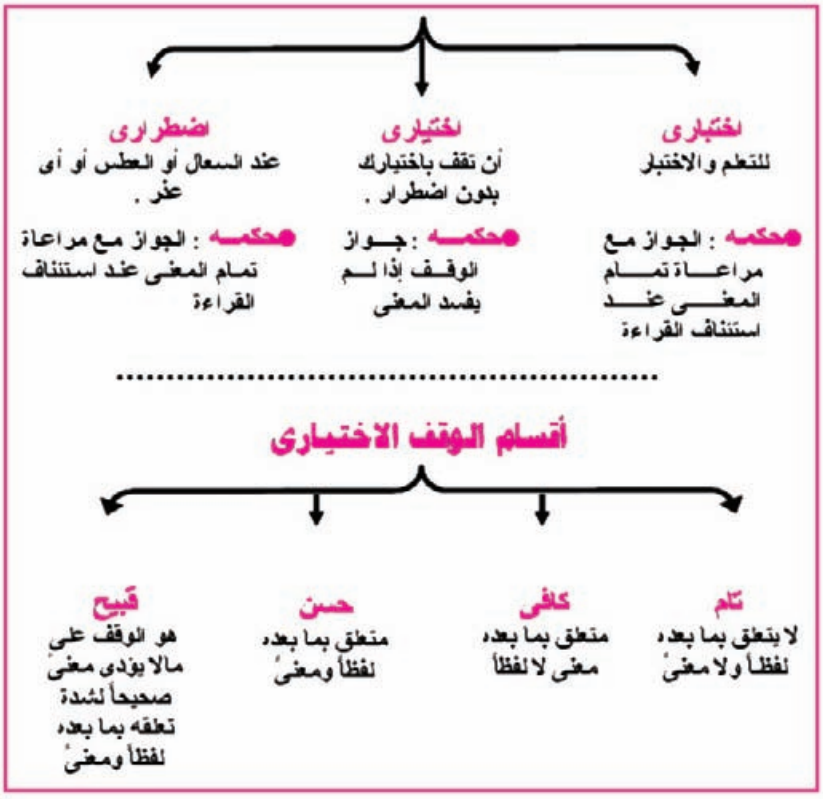

المطلب السادس

الخطيب
٢٩/٤/١٤٢٤هـ

أقسام الابتداء ومراتبه

كما أن الوقف لا يكون إلا على ما يتم به المعنى ويوفى بالمقصود، فإن الابتداء كذلك لا يجوز أن يبتدأ إلا بما هو مستقل المعنى، بل إن هذا الشأن في الابتداء آكد وأشد إلزاماً؛ لأن الابتداء يكون باختيار القارئ لا تلجئه إليه ضرورة كما هو الحال في الوقف أحياناً.

والابتداء قسمان: جائز، وممنوع.

القسم الأول: الابتداء الجائز:

وهو نوعان: تام، وكاف.

١ ـ الابتداء التام:

هو الابتداء بمقطع تم معناه غير متعلق بما قبله لا لفظاً ولا معنىً، كالابتداء بأوائل السور: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١، ٢] أو القصص: ﴿كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] أو أول تقرير الأحكام: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾

[النور: ٢] أو أول ذكر الجنة أو النار، أو أول ذكر صفات المؤمنين مثل: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] أو الكافرين مثل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] أو المنافقين: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

٢ ـ الابتداء الكافي:

هو الابتداء بمقطع تم معناه وتعلق بما قبله معنىً لا لفظاً، مثل: الابتداء بـ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ والابتداء بـ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ والابتداء بـ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ والابتداء بـ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

القسم الثاني: الابتداء الممنوع:

وهو نوعان: قبيح، وأقبح من القبيح.

١ ـ الابتداء القبيح:

هو الابتداء بما لا يعطي معنىً؛ كالابتداء بالفاعل دون الفعل، مثل الابتداء بـ﴿نُّوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِى﴾ [نوح: ٢١]. والابتداء بالمفعول دون الفاعل مثل الابتداء بـ﴿ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [الماعون: ١] وكذلك لا يبتدئ القارئ بالصفة دون الموصوف ولا بالبدل دون المبدل منه ولا بالتوكيد دون المؤكّد ولا بالمضاف إليه دون المضاف، ولا يبتدئ كذلك بـ(إلا، لكنّ، لعلّ، كأنّ، أنْ، أنّ، عسى).

٢ ـ الابتداء الأقبح من القبيح:

وهو الابتداء بمقطع يعطي معنىً عكس ما أراد الشارع، مثل الابتداء بـ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة:١١٦]، ومثل الابتداء بـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ٧٢] من قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، وقس على ذلك أمثالها.

قال السيوطي: لا يجوز ـ الابتداء ـ إلا بمستقل المعنى موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه وفساد المعنى وإحالته.

ثم ساق بعض الأمثلة للقبيح والأقبح فارجع إليه. حيث إن فيما ذكرناه غنية وكفاية..

المطلب السابع

حسين بن محمد
٢٨/ ٧/ ١٤٣٢هـ

علاقة الوقف والابتداء بالتفسير

قال الدكتور مساعد بن سليمان الطيار ـ وفقه الله ـ في كتابه «الماتع» (أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن، ص١٨٥ ـ ١٩٠، ط٢، دار ابن الجوزي):

«إنّ لعلم الوقف والابتداءِ علاقةً أكيدةً بعلمِ التّفسيرِ، إذ هو أثرٌ من آثارِ التّفسيرِ. ذلك أنّ مَنِ اختارَ وقفاً، فإنّه اعتمد المعنى أوّلاً، ثُمّ وقفَ، فالواقفُ يفسَرُ، ثُمّ يقِفُ، فهو بوقفِه على موضعِ الوقفِ يبيَنُ وجه المعنى الذي يراه».

وإذا نظرتَ في كتبِ هذا العلم، أو في وقوفِ المصاحفِ، فإنّكَ تنطلقُ من الوقفِ إلى المعنى، وليس في ذلك مخالفةٌ لما ذكرتُ لك، وإنّما اختلفت زاويةُ النّظرِ، فكاتبُ الوقفِ تفهّمَ المعنى، ثُمّ وقفَ، وأنتَ نظرتَ في وقفه، ثُمّ تعرّفتَ على المعنى الذي اختارَه. وهذا يعني أنّ بين المعنى والوقفِ تلازماً، وهو أنّ مَن قصدَ الوَقفَ على موضعٍ، فإنّه قد فسّرَ، فإنّه دلّ بتفسيرِه على الموضعِ الصّالحِ للوقفِ. ولهذا فإنّ تفسيرَ السلف يُعَد عمدةً في

اختيارِ الوقوفِ، وقد كان أبو عمرٍو الدّاني (ت٤٤٤هـ) يعتمدُ على تفسيراتِهم في بعض ترجيحاتِه في الوقفِ.

ومن ذلك ما ورد من الوقف على لفظِ ﴿ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ من قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الرعد: ١٨]، فقد حكم بالوقف على هذا الموضع بالتّمامِ. ثُمّ قال: «والحسنى ها هنا الجنّةُ، وهي في موضع رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ في المجرور قبلها، الذي هو ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ﴾. حدثنا محمد بن عبد الله المري، قال: حدثنا علي، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا ابن سلام، قال: قال قتادة: الحسنى: الجنّة.

وقال ابن عبد الرّزّاق: ليس ﴿ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧] بتمام؛ لأنّ ﴿ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ صفةٌ له، فلا يتم الكلامُ دونها، والمعنى على التّقديمِ والتأخيرِ؛ أي: الأمثالُ الحسنى للذين استجابوا لربَهم. والأول هو الوجه»[(١)].

والأمثلة في علاقة الوقوفِ بالتّفسيرِ كثيرةٌ، ويكفي في مثلِ هذا المثالُ، ومن الأمثلةِ التي هي مرتبطةٌ بالتّفسيرِ، ولها علاقة بعلم الفقهِ، ما ورد في آيةِ القذفِ من سورة النور، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ

(١) المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي (ص٣٣٥). والأمثلة في اعتماد تفسير السلف في بيانِ مواضعِ الوقوف كثيرةٌ في كتاب الداني.

شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٤، ٥].

فمن لم ير قبول شهادة القاذف بعد التوبة، كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ﴾.

ومن كان رأيُه قبولَ شهادةِ القاذفِ بعد التّوبة، كان الكلام عنده متّصِلاً، وكانَ الوقفُ عنده على قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

هذا، وَوُجُودُ بابٍ في علم التّجويدِ يتعلّقُ بالوقفِ والابتداءِ لا يعني أنّه نابعٌ من علمِ القراءةِ، بل هو أثرٌ من آثارِ التّفسيرِ، ولكن إذا بانَ المعنى، ظهرَ للقارئ مكانُ الوقفِ، وهذا يعني أنّه إنّما يعلّقُ بالأداءِ بعد فهمِ المعنى؛ لأنّ القارئَ يَحْسُنُ أداؤه بإبرازِ المعاني بالوقفِ على ما يتم منها، وبه تظهرُ جودةُ ترتيلِه، والله أعلم[1].

(١) وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكره د. مساعد تؤكد مدى ارتباط كل من التفسير والوقف بالآخر، تجده في مشاركة الخطيب في الملتقى على هذا الرابط:
http://www.tafsir.net/vb/tafsir563

المطلب الثامن

محمود
الشنقيطي
١٨/٣/١٤٣٠هـ

كتب التفسير التي عنيت بعلم الوقف والابتداء

من المفسرين الذين اهتموا بالوقف والابتداء في تفاسيرهم:

«من المتقدمين السمينُ الحلبي في «الدر المصون»، وكذلك شيخه الحبرُ أبو حيان القائل في بحره المحيط:

«وقد ذكر المفسرون في علم التفسير الوقف، وقد اختلف في أقسامه فقيل: تام وكاف وقبيح وغير ذلك، وقد صنف الناس في ذلك كتباً مرتبة على السور: ككتاب أبي عمرو الداني وكتاب الكرماني وغيرهما، ومن كان عنده حظ في علم العربية استغنى عن ذلك».

ومن المتأخرين الطاهر بن عاشور رحمه الله وغفر له، له تعليقات متكررةً نافعةً في مواطن الوقف والابتداء، ولا يخفى إفرادهُ أحد مباحث مقدمته الزاكية للتفسير للوقف والابتداء».

الميموني ٢٩/٢/١٤٢٥هـ

ومن المفسرين الذين اهتموا بالوقف والابتداء في تفاسيرهم كذلك:

١ ـ (القرطبي) «فقد وقفت على عشرات المواطن في تفسيره.

٢ ـ و(الطبري) وقد رأيت مواطن متعددة في تفسير الطبري وغيره.

والاهتمام بذلك في بعض كتب التفسير متفاوت، وأحياناً لا يصرحون بالوقف بل يقولون الوصل ونحو ذلك».

د. مساعد الطيار ٢٩/٢/١٤٢٥هـ

عناية كتب التفسير بالوقف على قسمين:

الأول: أن يخصص المفسر مبحثاً في تفسيره للوقف والابتداء، وقد فعل ذلك الحوفي في تفسيره المخطوط «البرهان في تفسير القرآن»، وكذا النيسابوري في كتابه «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، وهو ينقل وقوف السجاوندي، وهناك غيرهم ممن انتهج هذا المنهج، وهم في الحقيقة نقله، وتكاد تكون نقولاتهم نسخة لكتاب الوقف المنقول.

الثاني: أن يذكر المفسر وقوفات قرآنية في تفسيراته، وهي تتفاوت كثرة وقلة، كما ذكر الشيخ الفاضل الميموني، وما ذكره عن القرطبي من وقوفات فإنه أخذها عن كتاب ابن الأنباري «إيضاح الوقف والابتداء».

وكذا ذكر بعض الوقوفات في تفسيره: «ابن عطية، وأبو

حيان، والطاهر بن عاشور الذي خصّ هذا العلم بمبحث في مقدمته الرائعة لتفسيره التحرير والتنوير».

المبحث الثاني

مسائل وأحكام

وتحته أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: حكم الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: حكم تعلّم الوقف والابتداء لقارئ القرآن.

المطلب الثالث: تحقيق القول في كون الوقف والابتداء في القرآن توقيفي أو اجتهادي.

المطلب الرابع: ما يشترط فيمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء.

المطلب الخامس: مذاهب القرّاء فيما يعتبر في تحديد مواضع الوقف والابتداء.

المطلب السادس: أسباب الاختلاف في الوقف والابتداء.

المطلب السابع: الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء.

المطلب الثامن: حقيقة الوقوف المنسوبة للنبي ﷺ.

المطلب التاسع: حكم الوقوف على رؤوس الآيات.

المطلب العاشر: حكم التقيّد بعلامات المصاحف.

المطلب الحادي عشر: أثر الوقف والابتداء في بعض الآيات على بعض مسائل الاعتقاد.

المطلب الأول

جمال القرش
١٤٢٩/٦/١٢هـ

حكم الوقف والابتداء

وحكمه أنه: جائز ما لم يوجد ما يوجبه أو يمنعه، أشار إلى ذلك ابن الجزري بقوله:

وَلَيْسَ في القرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ وَلا حَـرَامٌ غَـيْـر مَـا لَـهُ سَـبَـبْ

أي: إنه لا يوجد في القرءان وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف حرام يأثم بفعله، **وإنما يرجع وجوب الوقف وتحريمه إلى ما يترتب عليه من إيضاح المراد أو الإيهام بغيره مما ليس مقصوداً**، فإن كان الوقف يغيِّر المعنى وجب الوصل، وإن كان الوصل يغيِّر المعنى وجب الوقف.

المطلب الثاني

جمال القرش
١٤٢٩/٦/١٢هـ

حكم تعلّم الوقف والابتداء لقارئ القرآن

لقد أوجب المتقدَمون من الرعيلِ الأول على القارئ معرفة الوقف والابتداء[(١)].

قال ابن الجزري:

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ لا بُدّ مِنْ مَعْرِفَةِ الوقُوفِ

وثبت أن الإمام عليّاً بنَ أبي طالب رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، فقال: الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف. قال ابنُ الجزري: «ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته». اهـ[(٢)].

وعن ابن عمر قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرءان، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كمَا تتعلمون

---

(١) هداية القارئ (ص٣٦٥).
(٢) النشر (ص٢٢٥).

أنتم اليوم القرءان، ولقد رأينا اليوم رجالاً يُؤْتَى أحدهم القرءان قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده، وكل حرف منه ينادي أنا رسول الله إليك لتعمل بي، وتتعظ بمواعظي». اهـ[(١)].

قال ابن الجزري: «وفي كلام ابن عمر برهان على أن في تعلمه إجماعاً من الصحابة ﷺ». اهـ[(٢)].

وقال: «ومن ثَمّ اشترط كثيرٌ من أئمة الخلف على المجيز ألا يجيزَ أحداً إلا بعدَ معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سُنَّة أخذوها كذلك عن شِيوخِهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين»[(٣)].

قال ابن الأنباري: «ومن تمامِ مَعرفةِ القرءانِ معرفةُ الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرءان إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدل دليل على وجوبِ تعلمِه وتعلِيمه». اهـ[(٤)].

---

(١) منار الهدى (ص٥).
(٢) النشر (١/ ٢٢٥).
(٣) النشر (١/ ٢٢٥).
(٤) منار الهدى (ص٥ ـ ٦).

المطلب الثالث

د. أحمد
شكري
١٤٢٧/٩/١٨هـ

تحقيق القول في كون الوقف والابتداء في القرآن توقيفي أو اجتهادي؟

إن علم الوقف والابتداء علم اجتهادي وليس توقيفيّاً، ولذا وجدنا لجان تدقيق المصاحف ومراجعتها مختلفة في تحديد أماكن الوقف وفي تحديد نوع الوقف في الموضع الواحد..، وقد يبدو للقارئ أن يقف في موضع يخلو من علامة وقف إذا ظهر له أن الوقف أولى من الوصل فله ذلك إن كان من أهل النظر والتقدير، وإلا فإنه يتبع ما في المصحف من علامات الوقف التي تهدف إلى إعانته على تحديد مواضع الوقف للاستراحة أو لتبيين المعنى، وكتب التجويد والقراءات زاخرة بمعلومات قيّمة في باب الوقف حول: أنواعه، ودرجاته، وكيفياته، ونصائح للمبتدئين تبين لهم المواضع التي لا ينبغي لهم الوقف عليها.

ومما يدلك على الاجتهاد في أماكن الوقف الاختلاف فيها، وأذكر هنا ثلاثة أمثلة:

الأول: في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] في بعض المصاحف علامة الوقف اللازم وفي بعضها علامة الوقف أولى.

والمثال الثاني: في سورة الحديد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [الحديد: ٢٧] في بعض المصاحف عليها علامة الوقف اللازم وفي بعضها جردت من علامة الوقف مطلقاً.

والمثال الثالث: في سورة المسد في لفظ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ [المسد: ٤] في بعض المصاحف علامة الوقف اللازم وفي معظمها جردت من العلامة.

تدل هذه الأمثلة ـ وغيرها كثير ـ على الاجتهاد في هذا الباب، ومقارنة يسيرة بين المصحف المطبوع في المغرب والمصحف المطبوع في باكستان وأي مصحف مطبوع في البلاد العربية تريك فروقاً كثيرة جداً في أماكن الوقف.

وما ورد في الرواية تحت مسمى «وقوف النبي» يحتاج إلى مراجعة وتحقق وتثبت[(١)].

---

(١) سيأتي أنها روايات لا أصل لها ولا تصح نسبتها للنبي ﷺ.

المطلب الرابع

الخطيب
٢٩/٤/١٤٢٤هـ

ما يشترط فيمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء

ليس لكل واحد من الناس أن يحدد مواضع الوقف والابتداء بل ينبغي توفر شروط فيمن يقوم بشأن تحديد مواضع الوقف والابتداء منها:

١ ـ العلم بالنحو: حتى لا يفصل ـ بالوقف ـ بين المبتدأ وخبره أو بين المتضايفين ـ أي: المضاف والمضاف إليه ـ أو بين المستثنى والمستثنى منه اللَّهُمَّ إلا إذا كان هذا الاستثناء منقطعاً، فإن العلماء قد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

أ ـ قال بعضهم: يجوز الفصل مطلقاً؛ لأنه في معنى مبتدأ حذف خبره للدلالة عليه.

ب ـ وقيل: هو ممتنع مطلقاً؛ لأن المستثنى في حاجة إلى المستثنى منه.

ج ـ وقيل: الأمر يحتاج إلى تفصيل، فإن صرح بالخبر جاز

لاستقلال الجملة واستغنائها عما قبلها، وإن لم يصرح به ـ أي: الخبر ـ فلا يجوز لافتقارها.

وبالجملة، فإن معرفته بعلم النحو تجعله لا يقف على العامل دون المعمول، ولا على المعمول دون العامل، ولا على الموصول دون صلته، ولا على المتبوع دون تابعه، ولا على الحكاية دون المحكي، ولا على القسم دون المقسم به، أو غير ذلك مما لا يتم به المعنى.

يضاف إلى ذلك أن الوقف قد يكون تاماً على إعراب غير تام على إعراب آخر، فظهر بذلك ضرورة العلم بالنحو لمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء[(١)].

٢ ـ العلم بالقراءات: لأن الوقف قد يكون تاماً على قراءة، غير تام على قراءة أخرى.

٣ ـ العلم بالتفسير: لأن الوقف قد يكون تاماً على تفسير معين، غير تام على تفسير آخر.

٤ ـ العلم بالقصص: حتى لا يقطع قبل تمام قصة.

٥ ـ العلم باللغة: التي نزل عليها القرآن.

هذه الشروط اشترطها ابن مجاهد، ونقلها عنه السيوطي موجزة. واشترط غير ابن مجاهد العلم بالفقه كذلك.

---

(١) وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في قواعد المتعلقات اللفظية.

المطلب الخامس

محمود
الشنقيطي
١٤٣٠/٦/٩هـ

مذاهب القرّاء فيما يعتبر في تحديد مواضع الوقف والابتداء

في كتاب النشر للإمام ابن الجزري:

- «نافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك.

- وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وهذا يدل أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

- وأما أبو عمرو فروينا أنه كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول: هو أحب إلي. وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب

حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه يراعي حسن الوقف.

ـ وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

ـ وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف بعد انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

ـ والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، وكذا حكى عنهم غير واحد منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي رحمهما الله تعالى». اهـ.

المطلب السادس

أسباب الاختلاف في الوقف والابتداء

محمد ايت
عمران
٢٠/٤/١٤٣١هـ

المراد بالاختلاف في الوقف والابتداء هي تلك الملابسات التي تؤدي إلى تعدد آراء العلماء في تحديد نوعِ الوقف في الكلمة القرآنية المراد الوقوف عليها، ونوعِ الابتداء بما بعدها، وسأحاول حصرها فيما يأتي إن شاء الله تعالى:

السبب الأول: الإعراب:

ويكاد يكون الإعراب هو السبب الغالب في الاختلاف في الوقف والابتداء، وبينه وبين الأسباب الأخرى تداخل ملحوظ. لذلك كانت أمثلته كثيرة تند عن الحصر، وأكتفي منها بهذا المثال: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فالوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ يعانق الوقف على ﴿فِيهِ﴾ وإما حاء هذا التعانق ـ وهو جزء من الاختلاف في الوقف ـ من اختلاف الإعراب.

يقول نظام الدين النيسابوري: «﴿لَا رَيْبَ﴾ على حذف خبر لَا،

تقديره: لا ريب فيه، ثم يستأنف: ﴿فِيهِ هُدًى﴾. ومن وصل جعل ﴿فِيهِ﴾ خبر ﴿لَا﴾ أو وصف ﴿رَيْبَ﴾ وحذف خبر ﴿وَلَا﴾ تقديره: لا ريب فيه عند المؤمنين. والوقف على التقديرين على ﴿فِيهِ﴾.

السبب الثاني: التفسير:

من أوضح الأمثلة على ذلك ما ذكره نظام الدين النيسابوري بقوله:

«قوله: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَالِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣] يمكن تفسيره بحيث يكون الوالدان والأقربون وارثين وبحيث يكونان موروثاً منهما.

والمعنى على الأول: لكل أحد جعلنا ورثة في تركته. ثم إنه كأنه قيل: ومَن هؤلاء الورثة؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون؛ فيحسن الوقف على قوله: ﴿مِّمَّا تَرَكَ﴾..

وأما على الثاني، فإما أن يكون في الكلام تقديم وتأخير؛ أي: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالي؛ أي: ورثة. وإما أن يكون ﴿جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ صفة ﴿وَلِكُلٍّ﴾ بل محذوف، والعائد محذوف، وكذا المبتدأ. والتقدير: ولكل قوم جعلناهم موالي نصيبٌ مما ترك الوالدان والأقربون، كما تقول: لكل من خلقه الله إنساناً من رزق الله؛ أي: حظٌ من رزق الله».

فأنت تلاحظ أنه على المعنى الأول يكون الوقف على

﴿تَرَكَ﴾ كافياً، وعلى المعنى الثاني يكون قبيحاً؛ لأن ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ فاعل ﴿تَرَكَ﴾، ولا يفصل بين الفعل وفاعله.

السبب الثالث: الحديث قبولاً ورداً:

من أوضح ما يمثّل به لهذا السبب من أسباب الاختلاف ما أسماه بعض العلماء وقف السُّنَّة أو وقف جبريل، وإنما اعتبرت هذا من أسباب الاختلاف لأنهم اختلفوا في ثبوت نسبة هذه الوقوف للنبي ﷺ وعدم ثبوت ذلك.

السبب الرابع: رسم المصحف:

اعتبرت رسم المصحف سبباً من أسباب الخلاف؛ لأن كثيراً من الكلمات في القرآن الكريم اختلفت المصاحف في رسمها بين الوصل والفصل، وذلك مثل: ﴿أَيْنَمَا﴾ في قوله تعالى في النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] و﴿أَن لَّآ﴾ في قوله تعالى في الأنبياء: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومن ما في قوله تعالى في المنافقون: ﴿مِن مَّا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [المنافقون: ١٠] ونحو ذلك، فعلى تقدير أنها كتبت مفصولة يجوز الوقف اضطراراً أو اختباراً على الكلمة الأولى منها، وعلى تقدير أنها كتبت موصولة لا يجوز ذلك.

السبب الخامس: السياق:

لا يخفى أن السياق له دور كبير في بيان المعنى في القرآن

الكريم؛ وهو أيضاً له دور في اختلاف العلماء في الوقف والابتداء؛ إذ يمكن أن يكون مرجحاً قوياً لنوع من أنواع الوقف على نوع آخر. وخذ كمثال على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤]، فقد وقع خلاف بين العلماء في نوع الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾.

والسياق هنا يرجح أن يكون الوقف كافياً على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ ويكون هم يوسف لم يحدث؛ لكون حدوثه معلقاً على عدم رؤيته برهان ربه، فبما أنه رأى برهان ربه لم يصدر منه همٌّ، ويدل على ذلك من سابق الآية قوله سبحانه: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣]، ومن لاحقها قوله جل وعز: ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥] وما بعدها.

السبب السادس: عدّ الآي:

معلوم أن مذاهب العد سبعة، ومعلوم أن بينها خلافاً في أربعة وخمسين ومائتي موضع، وبعض هذه المواضع له تعلق شديد بما بعده. ولذلك أمثلة كثيرة:

منها: في أول البقرة قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ حيث عد أهل الشام: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌۢ﴾ رأس آية، ولم يعدها غيرهم. ومنها: قوله تعالى في أول آل عمران: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ حيث ترك عده الشامي، وعده غيره.

فمن عد الموضعين وما ضارعهما جاز له الوقف، ومن لم

يعدهما لم يقف، على الخلاف المشهور في حكم الوقف على رؤوس الآي، وليس هذا محل بسطه.

السبب السابع: علم البلاغة:

عبَّرت بعلم البلاغة لأدخل فنون البلاغة الثلاثة؛ لأنها كلها قد يكون لها أثر في الوقف والابتداء، لكن فن المعاني أكثر تأثيراً؛ لأن مباحثه كثيرة، فمنها القصر، والفصل والوصل، والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساوات...

وقد مثّل له ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وقد بينت عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أنك إن وقفت على كلمة ﴿رَيۡبَۛ﴾ كان من قبيل إيجاز الحذف؛ أي: لا ريب في أنه الكتاب، فكانت جملة ﴿فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ ابتداءَ كلام، وكان مفاد حرف (في) استنزالَ طائر المعاندين؛ أي: إن لم يكن كله هدى فإن فيه هدى. وإن وصلت ﴿فِيهِۛ﴾ كان من قبيل الإطناب، وكان ما بعده مفيداً أن هذا الكتاب كله هدى».

السبب الثامن: القراءات:

لهذا السبب أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، ومن أول ما ورد منه في القرآن الكريم الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥] فقد ذكر العلماء أن الوقف على لفظ: ﴿ٱلۡعَذَابَ﴾ تتعاقب عليه أنواع الوقف الثلاثة، وهي: الكافي

والحسن والقبيح، واختلف القرّاء في الوقف عليها على مذاهب مما كان لاختلافهم في القراءة أثر في الوقف والابتداء.

السبب التاسع: القصص:

من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦] فقد اختلف المفسرون في مدة تيه بني إسرائيل، ومدة تحريم الأرض المقدسة عليهم، وبناء على ذلك اختلفوا في حكم الوقف على قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾[(١)].

السبب العاشر: المذهب العقدي:

لذلك أمثلة في القرآن، منها[(٢)]: قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾. قال العلامة السمين الحلبي: «وفاعلُ ﴿اسْتَوَى﴾ ضميرٌ يعودُ على ﴿الرَّحْمَنُ﴾. وقيل: بل فاعلُه ﴿مَا﴾ الموصولةُ بعده؛ أي: استوى الذي له في السمٰوات.

قال أبو البقاء: «وقال بعضُ الغلاةِ: ﴿مَا﴾ فاعلُ ﴿اسْتَوَى﴾. وهذا بعيدٌ، ثم هو غيرُ نافعٍ له في التأويل؛ إذ يبقى قولُه: ﴿الرَّحْمَنُ

---

(١) راجع: تفسير الطبري لهذه الآية فقد نقل الأقوال في الوقف وخلص من اختلاف أهل القصص إلى ثلاثة أقوال في الوقف على الآية.

(٢) وسيأتي معنا في مسألة مستقلة أمثلة أخرى أثّر الخلاف العقدي فيها في تحديد مواطن الوقف والابتداء تبعاً للمذهب الذي يسير عليه كل واحد منهم.

عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ كلاماً تاماً ومنه هرب». اهـ. فصاحب هذا الوقف دفعه مذهبه المنكر لصفة الاستواء إلى منع الوقف على ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ لأنه عمل الرفع في ﴿مَا﴾ الموصولة بعده.

السبب الحادي عشر: المذهب الفقهي:

من أشهر الأمثلة على تأثير المذهب الفقهي في الوقف والابتداء قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

فالوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ﴾ مختلف فيه، قال الإمام النحاس: «فإن هذا يُعرَف التمام فيه من جهة الفقه».

د. مساعد الطيار
١٣/٢/١٣٢٥هـ

المطلب السابع

الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء

إنّ من يكتب في علم من العلوم الإسلامية يحرص على رفع علمه إلى رسول الله ﷺ، فإن لم يجد في كلامه ما يدل عليه نزل إلى الصحابة، فإن لم يجد نزل إلى التابعين، ثمّ أتباعهم.

كما أن حديثهم عن العلم قد يكون نصّاً، وقد يكون إشارة.

والحديث هنا سيكون منصبّاً على المنثور من أقوال السلف في علم الوقف والابتداء، ومن الأمثلة الواردة عنهم ما يأتي:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]. عن ابن عباس، قال: «قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ فانقطع الكلام». اهـ[(١)].

٢ ـ قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

(١) تفسير الطبري، طبعة الحلبي (٥/ ١٨٣).

وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]. قال السيوطي: «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس ﴿أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قال: هذه مفصولة. ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾». اهـ(١).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الحديد: ١٩].

عن ابن عباس في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾ قال: هذه مفصولة ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ﴾.

وعن أبي الضحى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾ ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

وعن الضحاك قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾ هذه مفصولة، سماهم الله صديقين بأنهم آمنوا بالله وصدقوا رسوله، ثم قال: ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ﴾(٢).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٦ ـ ٢٧].

قال السيوطي: «وصح عن الشعبي أنه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ

---

(١) الدر المنثور (٢/ ٢٥٤).
(٢) الآثار في تفسير الطبري، طبعة الحلبي (٢٧/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.
قلت: أخرجه ابن أبي حاتم». اهـ[(١)].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

قال ابن جريج: أخبرني عبد الله بن كثير أنه سمع مجاهداً يقول: «﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ قال: ما أطاقت ملأها فاحتمل السيل زبداً رابياً، قال: انقضى الكلام، ثم استقبل، فقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ﴾ قال: المتاع: الحديد والنحاس والرصاص وأشباهه ﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ﴾ قال: خبث ذلك مثل زبد السيل. قال: وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض فأما الزبد فيذهب جفاء، قال: فذلك مثل الحق والباطل». اهـ[(٢)]، [(٣)].

---

(١) الإتقان (١/ ٢٢٢).
(٢) تفسير الطبري، طبعة الحلبي (١٣/ ١٣٥).
(٣) راجع بقية الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء على الرابط التالي:
http://www.tafsir.net/vb/tafsir1631

ملاحظات على عبارات السلف الواردة في الوقوف:

١ ـ أن الوقف عند مفسري السلف تابع للمعنى (أي: التفسير)، كما يظهر من الروايات الواردة عنهم.

والمراد أنهم نبهوا على الوقف لارتباطه بالتفسير، فهم فهموا المعنى، ثمّ حكوا الوقوف بناءً على ما فهموا، فالتفسير أوّلاً، والوقف ثانياً.

ولم يظهر في آثارهم ارتباط هذه العبارات بالقراءة، سوى ما ورد عن الشعبي، لكن يمكن الاستفادة من هذه المرويات في تأصيل هذا العلم، والتنبيه على وروده عن السلف، واعتنائهم به على أنه أثر من آثار التفسير، والله أعلم.

٢ ـ أن مفسري السلف لم يتتبعوا الوقوف في القرآن كما تتبعه من جاء بعدهم.

٣ ـ أنّ مصطلحات الوقف المتعددة لم تظهر عند مفسري السلف.

٤ ـ أنه يمكن أن يُذكر من عبارات السلف ما يكون عنواناً لهذا العلم، ومن العناوين المستنبطة من عباراتهم:

«القطع والاستئناف. المقطوع والموصول. المقطوع والمفصول. الموصول والمفصول».

أبو يوسف
الكفراوي
١٣/٣/١٤٣١هـ

المطلب الثامن

حقيقة الوقوف المنسوبة للنبي ﷺ

إن ما نُسب إلى نبينا ﷺ من أنه كان يقف على مواضع معينة في القرآن الكريم ـ من غير رؤوس الآي ـ، لا يتجاوزها، ثم يبتدئ بما بعدها، أو أن جبريل كان يقف عليها، والرسول يتبعه، وكذا ما نسب إليه ـ وصححه بعضهم ـ من أنه قال: «**من ضمن أن يقف في عشرة مواضع في القرآن، ضمنت له الجنة**»، وهي الوقوف المعروفة بـ«وقوف الغفران»، وكذا تلك الوقوف المسماة بالوقوف «المنزلة» أو «المفروضة»، قالوا: إن جبريل ـ لما نزل بهذه الآيات من الله تعالى على النبي ـ توقف فيها قبل انقطاع الوحي. **فهذا كله مما لا أصل له ولا بد من نفي نسبته عن نبينا ﷺ.**

وهنا نتساءل أين كان أرباب الوقوف الذين وصلت إلينا كتبهم: ابن سعدان، والأنباري، وابن أوس، والنحاس، والخزاعي، والداني، والعماني، والغزال، وتلميذ أبي الفضل الرازي، وأبو العلاء الهمذاني...، وجلهم من المحدثين من هذه

الوقوف، وهم الحريصون على ذكر كل وقف مأثور، حتى ولو كان في طرقه ضعف؛ كذكرهم الوقوف المروية عن ابن عباس وغيره من الصحابة، والوقوف المروية عن التابعين؛ الضحاك، وابن جبير، ومجاهد، والشعبي، وأبي عبد الرحمٰن السلمي، والمكيين، وعاصم، وشيبة بن نصاح، وحمزة، ونافع، وحتى الوقوف المروية عن تابعي التابعين، وعدّ الوقف على رؤوس الآي من السُّنَّة، حتى قال جمهورهم: إن الوقف على رؤوس الآي: تام، أو كاف، أو حسن، إلا الشيء بعد الشيء؟!

هل ظلت هذه الوقوف مختفية طيلة هذه القرون حتى عثر عليها علماء القرن العاشر وما بعده من المتصوفة والشيعة، وسار في ركبهم ثلة من أهل السُّنَّة والجماعة، وذكروا في ذلك أحاديث عن رسول الله ﷺ، قال بعضهم: إن رجالها ثقات؟!

إن هذه الوقوف: وقوف النبي ﷺ، ووقوف جبريل، ووقوف الغفران، والوقوف المنزلة أو المفروضة؟ **كلها لا أصل لها ولا سند.**

قال فضيلة الشيخ محمود خليل الحصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص، في شتى الأسفار، ومختلف المراجع، من أمهات الكتب؛ في علوم القرآن، والتفسير، والسُّنَّة، والشمائل، والآثار، لم أعثر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أن الوقف على جميع هذه المواضع، أو بعضها من السُّنَّة العملية، أو القولية. ولعلنا بعد هذا نظفر بما يبدد القلق، ويريح الضمير». اهـ.

المطلب التاسع

حكم الوقوف على رؤوس الآيات

الميموني
٥/١/١٤٢٥هـ

جعل الإمام البيهقي والداني وأبو العلاء الهمذاني وابن القيم وابن الجزري رحمهم الله[(١)] ذلك سُنَّة عن النبي ﷺ، قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومتابعة السُّنَّة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها». اهـ[(٢)]. وقد قوى ذلك عند العلماء رحمهم الله تعالى أن رؤوس الآي مقاطع في أنفسهن، وأكثر ما يوجد التام فيهن، حتى

---

(١) شعب الإيمان (٢/ ٥٢١) (٢٥٨١)، والمكتفى (ص١٤٦) والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي ـ مخطوط ـ لأبي العلاء الهمذاني (وجه ١٩١) ونص عبارته: «لا بد للقارئ من الاستراحة لطول القصة فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سُنَّة». اهـ. منه نسخة مصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى برقم (٥٥٦) وذكرت في فهرس علوم القرآن رقم (٦٤٥).
والإمام ابن القيم في زاد المعاد (١/ ٣٣٧)، والإمام ابن الجزري في التمهيد في التجويد (ص١٧٤)، والنشر (١/ ٢٢٦).

(٢) شعب الإيمان (٢/ ٥٢١) وقد تابع في ذلك الحليمي في شعب الإيمان ثم تابعه ابن القيم وغيره.

كان جماعة من العلماء يستحبون[١] القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، **وهذا عندهم ما لم يشتد التعلق فيتغير بالوقف المعنى.**

فلا بد من تقييد القول بأن الوقف على رؤوس الآي سُنَّة بما لا يفسد المعنى ولا يحيله عن وجهه؛ لأنا نعلم أن ذلك مستثنى ضرورة من هذا الإطلاق، فإن من الفواصل ما لا يصح الوقوف عليه لفساد المعنى بذلك، وذلك خلاف ما أمر الله به من تدبر القرآن.

قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إلا أن من الفواصل مال لا يحسن الوقف عليه كقوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]؛ لأن المراد فويل للساهين عن صلاتهم، المرائين فيها، فلا يتم المعنى إلا بالوصل وليس الوقف على قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] كالوقف على ما جاء في الحديث». اهـ[٢]. قلت: لأن: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ رأس آية وتعلقها بما بعدها من أقسامٍ وجوابِ قَسَمٍ قويّ. وأمثال ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ من الآيات التي يقوى تعلقها بما بعدها كثير مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ﴾ [الطور: ١]، و﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [قٓ: ١].

ولذا فقد جعل علماء الوقف والابتداء الوقف على المواضع

---

(١) المكتفى (ص١٤٥)، وينظر: جمال القراء (ص٥٥٣)، وتنبيه الغافلين (ص١٢٨).

(٢) جمال القراء (٥٥٣).

التي يشتد تعلقها بما بعدها قبيحاً مع كونها رؤوس آي؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤]. فلو وقف القارئ هنا لكان الكلام لا معنى له؛ لأن الجواب لم يتم فإن اللام بعدها في قوله تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا بَلۡ نَحۡنُ قَوۡمٞ مَّسۡحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٥] متعلقة بما قبلها[(١)].

وقد ذكر كثير من علماء الوقف هذه الآيات، ونبهوا على رأس الآية، ومنعوا من الوقف عليها مع كونها رؤوس آي، وممن ذكر ذلك الإمام الداني والعماني وابن الجزري والأشموني وزكريا الأنصاري وغيرهم[(٢)].

قال في المقصد لتلخيص ما في المرشد:

«ويسن للقارئ أن يتعلم الوقوف وأن يقف على أواخر الآي إلا ما كان منها شديد التعلق بما بعده كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعۡرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤] وقوله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]». اهـ[(٣)]. فمتى اشتد تعلق الآية بما بعدها لم يصح تعمد الوقف عليها حتى وإن كانت رأس آية.

وعلى هذا العمل عند محققي علماء الوقف كما تقدم. وأما

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٥).
(٢) المكتفى (ص١٥١)، والنشر (١/ ٢٢٩)، ومنار الهدى (ص١٨)، وتنبيه الغافلين (ص١٢٩)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٥).
(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٥).

استدلال من قال بسُنِّية الوقف مطلقاً، بأقوال العلماء القائلين بأن ذلك سُنَّة، فقد تبين مما ذكرته عن كثير ممن اعتمدوا عليه في ذلك كالداني، وابن الجزري، أن هذا الإطلاق مقيد وهذا التعميم مخصوص؛ وقد ظهر أن عملهم على تخصيص هذا العموم؛ لأنهم عدوا الوقف على مثل ذلك من الآيات قبيحاً.

المطلب العاشر

جمال القرش
١٤٢٩/٦/١٢هـ

حكم التقيّد بعلامات المصاحف

سألتُ فضيلة الدكتور عبد العزيز القارئ عن حكم التقيّد بعلامات المصاحف؟

فأجاب رعاه الله: طبعاً رموز الوقف لم توضع على سائر المواضع التي ينبغي أن توضع فيها رموز، وإلا لكثر ذلك في المصحف، وشوش على قارئ القرآن.

إنما وضعت على مواضع منتقاة، إمّا من أجل التنبيه إليها، أو من أجل حاجتها الماسّة إلى بيان حكم الوقف فيها.

ولا يَعني هذا أنّ باقي المواضع ما دام ما وضع عليها رمز لا وَقْفَ عليها، هذا القياس غير صحيح، باقي المواقف، أو باقي المواضع في القرآن المرتل بنفسه يقيسها على ما وضع عليه رمز الوقف، فيكون قد تمرّس بفهم المعاني، وإدراك فواصل المعاني، فعندئذ هو يتولى تحديد مواضع الوقف ورموزها.

المطلب الحادي عشر

جمال القرش
٢٣/ ٧/ ١٤٣٢هـ

أثر الوقف والابتداء في بعض الآيات على بعض مسائل الاعتقاد

للوقف والابتداء في بعض الآيات أثر كبير في توجيه بعض مسائل العقيدة، وهناك أمثلة متعددة في القرآن الكريم أثّر الوقف والابتداء في بعضها على بعض مسائل الاعتقاد، نذكر منها ما يلي:

١ ـ الوقف على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾ وعلى ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، حدثني الدكتور: غانم العطاوي: أن هذه الآية فيها ثلاثة أقوال:

- **إن الوقف على:** ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ مبتدأ وخبر، ثم يبدأ: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾؛ أي: يعلم سركم في السمٰوات والأرض، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو قول الأكثر، وهو قول النحاس.

• **أن الوقف على:** ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثم يقرأ: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]؛ أي: أنه يعلم سرّ أهل الأرض وجهرهم، وهو اختيار الطبري.

• **أن الوقف على:** ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وهو اختيار القرطبي. والأقوال الثلاثة صحيحة تحتملها الآية». اهـ[(١)].

٢ ـ الوقف على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾: من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، حدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر، قال: أي أكبر شهادة، فالمعتزلة والأشاعرة عندهم لا يسمون الله «شيئاً» ولا يصفونه بأنه «شيء»، ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة أن الله تعالى سمّى نفسه «شيئاً».

وعند البخاري في كتاب التوحيد في كتابه لذلك، فقال: وسمّى الله نفسه شيئاً، ثم ذكر الآية الكريمة: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ فالوقف على: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ هو الوقف الصحيح.

٣ ـ الوقف على قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨].

قال ابن كثير: «وقوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ نفي على أصح القولين؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

---

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ١٨٤).

وقد اختار ابن جرير أن ﴿مَا﴾ ها هنا بمعنى «الذي»، تقديره: ويختار الذي لهم فيه خيرة. وقد احتج بهذا المسلك طائفة المعتزلة على وجوب مراعاة الأصلح. والصحيح أنها نافية، كما نقله ابن أبي حاتم، عن ابن عباس وغيره أيضاً، فإن المقام في بيان انفراده تعالى بالخلق والتقدير والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك؛ ولهذا قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ أي: من الأصنام والأنداد، التي لا تخلق ولا تختار شيئاً».

وقال الأشموني: «والوقف على ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ وهو مذهب أهل السُّنَّة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة. والطبري من أهل السُّنَّة منع أن تكون ﴿مَا﴾ نافية قال: «لئلا يكون المعنى أنّه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل». وهذا الذي قاله ابن جرير مروي عن ابن عباس. وليس بوقف إن جعلت ما موصولة في محل نصب والعائد محذوف؛ أي: ما كان لهم الخيرة فيه. ويكون ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ عاملاً فيها وكذا إن جعلت مصدرية؛ أي: يختار اختيارهم».

فظهر بهذا أن الصحيح أن يكون الوقف على ﴿وَيَخْتَارُۗ﴾ وأن تكون ﴿مَا﴾ نافية، والمعتزلة يمنعون هذا احتجاجاً لمذهبهم.

٤ ـ الوقف على: ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، لئلا يومهم الوصل عطف الضمير في: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ الذي هو لله ﷻ

على الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ الذي هو للنبي ﷺ فيؤدي إلى الدعوة إلى تسبيح النبي ﷺ وهو شرك والعياذ بالله.

٥ ـ الوقوف على: ﴿مُّبِينٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَاتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٨ ـ ٣٩]، يبتدأ بـ ﴿أَمْ﴾ هنا على معنى «بل مع همز الاستفهام» أي: بل أله البنات ولكم البنون، فلو كان التقدير بمعنى «بل» لكان المعنى: بل له البنات، وهذا كفر محض، والمعنى: أله البنات»[(١)].

(١) دراسات لأسلوب القرآن (١/ ٣١٤).

المبحث الثالث

ضوابط وتأصيلات

وتحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: ضوابط للوقف والابتداء يجب مراعاتها وإلا أخلّ القارئ بالمعنى والتفسير.

المطلب الثاني: ضوابط الوقف اللازم في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: قواعد لضبط الوقف والابتداء في المتعلقات اللفظية.

المطلب الرابع: ضوابط معرفة متى يكون الوقف أولى من الوصل، أو العكس، أو كون الأمرين متساويين.

المطلب الخامس: بعضُ الإعاداتِ تكونُ زيادةً في القرآنِ لا تجوزُ، وضابطها.

الخطيب
٢٩/٤/١٤٢٤هـ

المطلب الأول

ضوابط للوقف والابتداء يجب مراعاتها وإلا أخلّ القارئ بالمعنى والتفسير

• **الضابط الأول:** «لا يجوز الوقوف على ما لا يتم به المعنى»[(١)].

• **الضابط الثاني:** «كلمة ﴿كَلَّآ﴾ وردت في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها سبعة للردع بالاتفاق وهذه يوقف عليها. وهي:

- ﴿عَهۡدٗا ۝٧٨ كَلَّاۚ﴾ [مريم: ٧٨ ـ ٧٩]، ﴿عِزّٗا ۝٨١ كَلَّاۚ﴾ [مريم: ٨١ ـ ٨٢]، ﴿أَن يَقۡتُلُونِ ۝١٤ قَالَ كَلَّاۖ ۝١٤﴾ [الشعراء: ١٤ ـ ١٥]، ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢]، ﴿شُرَكَآءِيَ كَلَّاۚ﴾ [سبأ: ٢٧]، ﴿أَنۡ أَزِيدَ ۝١٥ كَلَّاۖ﴾ [المدثر: ١٥ ـ ١٦]، ﴿أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ۝١٠ كَلَّاۖ﴾ [القيامة: ١٠ ـ ١١].

---

(١) هذه قاعدة عامة مجملة وتفصيلها سيأتي في قواعد المتعلقات اللفظية.

والباقي منها ما هو بمعنى حقاً قطعاً فلا يوقف عليه، ومنها ما احتمل الأمرين؛ أي: الردع ومعنى حقاً قطعاً ففيه الوجهان».

• **الضابط الثالث:** «كلمة ﴿بَلَىٰ﴾ جاءت في القرآن الكريم في إثنين وعشرين موضعاً في ست عشرة سورة وهي على أقسام ثلاثة:

١ ـ **الأول:** لا يجوز الوقف عليها بالإجماع، لتعلق ما بعدها بما قبلها وذلك كائن في سبعة مواضع هي:

﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَآ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: ٣٨]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: ٣]، ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ﴾ [الزمر: ٥٩]، ﴿بَلَىٰ وَرَبِّنَآ﴾ [الأحقاف: ٣٤]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤].

٢ ـ **الثاني:** المختار فيه عدم الوقف، وذلك في خمسة مواضع هي:

﴿بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ﴾ [الزمر: ٧١]، ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَآ﴾ [الأحقاف: ٣٤] ﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا﴾ [الملك: ٩].

٣ ـ **الثالث:** المختار فيه جواز الوقف عليه وهي العشرة الباقية..

• **الضابط الرابع:** «قال ابن الجزري: كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده».

• **الضابط الخامس:** «كل ما في القرآن من ﴿ٱلَّذِى﴾

و﴿ٱلَّذِينَ﴾ يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً، ويجوز فيه القطع على أنه خبر إلا في سبعة مواضع يلزم فيها القطع وهي قوله سبحانه:

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢١]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٦]، ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ [الأنفال: ٧٢]، ﴿ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ [غافر: ٧].

• **الضابط السادس:** «كلمة ﴿نَعَمۡ﴾ وردت في القرآن في أربعة مواضع، وضابط الوقف عليها وعدمه «أنه إن وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها وإن لم يقع بعدها واو فالمختار الوقف عليها؛ لأن ما بعدها غير متعلق بما قبلها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ...﴾ فالمختار هنا الوقف على ﴿نَعَمۡۚ﴾ لأن ما بعدها غير متعلق بما قبلها، حيث إنها من قول الكفار، وما بعدها ﴿فَأَذَّنَ﴾ ليس من قولهم».

وأما المواضع الثلاثة الباقية التي وردت فيها كلمة ﴿نَعَمۡۚ﴾ فإنه لا يوقف عليها لكونها مرتبطة ومتعلقة بما بعدها، وهي قوله تعالى:

١ ـ ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ١١٣ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣ ـ ١١٤].

٢ ـ و﴿قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤].

٣ ـ و﴿قُلۡ نَعَمۡ وَأَنتُمۡ دَٰخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨].

المطلب الثاني

أحمد نجاح
٢٥/ ٤/ ١٤٣٢هـ

ضوابط الوقف اللازم في القرآن الكريم

• **الضابط الأول:** «أن يكون في وصل الكلام بما بعده رفع للوهم الناشئ من الوصل».

ولإيضاح الكلام أقول: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، قيل أن الوقف على يَسْمَعُونَ لازم؛ لأن في وصله بما بعده إيهام بأن الموتى يشتركون مع الأحياء في صفة الاستجابة وليس كذلك.

أقول: والصحيح أن هذا الوقف لا يعد من باب اللازم؛ لأن حاصل الوهم الناشئ من الوصل يكون بالوقف على ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ﴾، لكن لو وصل القارئ الكلام بعضه ببعض بأن يصل إلى آخر الآية ما وقع الوهم وما لزم الوقف. وخير دليل على ذلك ما ذكره الداني في المكتفى حيث قال: «وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضاً إن كان بعدها ذكر النار والعقاب، وذلك في نحو قوله: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾

[البقرة: ٨١] هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢] ويقطع على ذلك ويختم به الآية.

ومثله: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٦] هنا التمام، ولا يجوز وصل ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ [غافر: ٧] ويقطع عليه ويختم الآية، وكذلك: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ [الإنسان: ٣١] هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ويقطع على ذلك، وكذلك ما أشبهه». فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألزم الوقف ولم يجوِّز الوصل حال الوقف على ما ذكره، ولكن لو لم يقف القارئ على ذلك، ووصله بما بعده ما وقع الوهم وما لزم الوقف.

قال المرعشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر كلام الداني السالف ذكره: «فالوصل في هذه المواضع يوهم معنى فاسداً فيحرم إن تقرر الوهم بسبب القطع على ما ذكره، فلو لم يقطع على ما ذكره، لارتفع الوهم فلا يحرم الوصل، فلو لم يقطع على ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢] بل وصله بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]؛ لاندفع الوهم الحاصل من وصل ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بما قبله، وكذا في المثالين الآخرين.

ولك أن تتأمل حديث النبي لما جاءه رجلان فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، فقال له رسول الله: «**قم بئس الخطيب أنت**». وإنما قال له النبي ذلك؛

لأنه جمع بين حال من أطاع ومن عصى، ولو وصل الكلام بما بعده فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، ما فسد المعنى، وما أقامه النبي.

قال الداني رَحِمَهُ اللَّهُ معلقاً على الحديث: «... وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: فقد رشد، ثم يستأنف ما بعد ذلك، أو يصل الكلام إلى آخره فيقول: ومن يعصهما فقد غوى».

وما أسلفنا من كلام الداني وغيره برهان كاف شاف لما عليه البيان الأول[1].

• **الضابط الثاني:** «إذا كان الإيهام الواقع بسبب الوصل يوحي بتناقض، وهذا التناقض كاف لرفع الوهم».

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة: ٦٤]. ففي الآية الكريمة وقفان لازمان:

الأول: الوقف على مَغْلُولَةٌ ـ وهو من المواضع التي انفردت بها طبعة الأزهر الشريف ـ وكونه لازماً حتى لا يتوهم أن قوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، من كلام اليهود، وليس كذلك بل هو من كلام الله رداً عليهم، والإيهام هنا بعيد لاختلاف الجملتين الاسمية والفعلية، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المعنى فلا يعقل أن يدعُ اليهود على أنفسهم حتى يتوهم السامع أن هذا من قولهم.

---

(١) انظر مزيداً من الأمثلة على هذا الرابط: http://www.tafsir.net/vb/tafsir25720

الثاني: الوقف على ﴿بِمَا قَالُوٓاْ﴾ وهو من المواضع المتفق على لزومها بين طبعات المصاحف، وسبب لزومه هو: أن وصله بما بعده فيه إيهام أنه من كلام اليهود، وليس كذلك، بل هو من كلام الله رداً عليهم، وهذا الإيهام مستبعد أيضاً، إذ كيف يقول اليهود في صدر الآية: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾ ثم يقولون: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾؟! حتى يتوهمه السامع. فالإيهام في مثل هذا يوحي بتناقض، هذا التناقض كاف لرفع الوهم[(١)].

(١) انظر مزيداً من الأمثلة على هذا الرابط: http://www.tafsir.net/vb/tafsir25720

المطلب الثالث

قواعد لضبط الوقف والابتداء في المتعلقات اللفظية

جمال القرش
/٢٧/ ١١/
١٤٢٩هـ

ويقوم هذا العلم على عدم الفصل بين المتعلقات اللفظية، ونعني بهذا الفصل اللغوي، الذي يقوم على دراسة القواعد النحوية، مثال ذلك:

١ ـ عدم الفصل بين المبتدأ وخبره:

مثال ذلك: الوقف على ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٣ ـ ٥]. لا يجوز الوقف على أي موضع فيما سبق اختياراً، سواءٌ أكان على كلمة ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أم غيرها، إن اعتبر ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ لعدم جواز الفصل بين المبتدأ والخبر.

٢ ـ عدم الفصل بين اسم إن وخبرها:

مثال ذلك الوقف على: ﴿دَآبَّةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]. لا وقف على ﴿دَآبَّةٍ﴾ لأن اسم ﴿إِنَّ﴾ لم يأت بعد وهو ﴿لَأٓيَٰتٍ﴾.

٣ ـ عدم الفصل بين الفعل وفاعله:

مثال الوقف على ﴿وَٱلْأَصَالِ﴾: من قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧]. لا وقف: لأن ما بعدها فاعل للفعل ﴿يُسَبِّحُ﴾.

٤ ـ لا يفصل بين الفعل والمفعول:

مثال الوقف على: ﴿لَا يَهْدِي﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

لا وقف: لأن ﴿ٱلْقَوْمَ﴾ مفعول به للفعل ﴿يَهْدِي﴾.

٥ ـ لا يفصل بين الشرط وجوابه:

مثال الوقف على: ﴿ٱلْعِلْمِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

لا وقف: لأنه لا يفصل بين فعل الشرط وهو ﴿ٱتَّبَعْتَ﴾ وجوابه

وهو ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ﴾. والابتداء بـ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ يوهم بأنه حكم على الرسول ﷺ بأنه ليس له من الله من ولي وحاشاه، فالكلام مشروط بإتباع أهوائهم.

٦ ـ لا يفصل بين التمني وجوابه:

مثال الوقف على: ﴿مَعَهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]. لا وقف: لأن الفاء في ﴿فَأَفُوزَ﴾. واقعة في جواب التمني.

٧ ـ لا يفصل بين اسم كان وخبرها:

مثال الوقف على: ﴿ٱللَّهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. لا وقف: لئلا يفصل بين اسم ﴿كَانَ﴾ وهي قوله: ﴿أُسْوَةٌ﴾ وخبرها وهي قوله: ﴿فِى رَسُولِ ٱللَّهِ﴾.

٨ ـ لا يفصل بين الصفة والموصوف وإن تعددت:

مثال الوقف على: ﴿قَوْمًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ﴾ [الأعراف: ١٦٤]. لا وقف: لأن جملة: ﴿ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ نعت لـ﴿قَوْمًا﴾.

٩ ـ لا يفصل بين القسم وجوابه:

مثال الوقف على: ﴿نُذْرًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴿٢﴾ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ﴿٣﴾ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ﴿٤﴾ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا ﴿٥﴾

عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴿٦﴾ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ [المرسلات: ١ ـ ٧] لا وقف على ﴿نُذْرًا﴾ لأن جملة: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾ جواب القسم.

١٠ ـ لا يفصل بين عطف المفردات:

مثال الوقف على: ﴿وَالصَّادِقَاتِ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]. لا وقف على أي موضع إلى قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ لأنه خبر ﴿إِنَّ﴾.

١١ ـ لا يفصل بين عطف الجمل التي تمثل وحدة واحدة:

من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]. لا وقف: على أي موضع؛ لأن هذه الجمل تنتظر اسم إن ﴿لَآيَاتٍ﴾ وقوله: ﴿فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خبر إن متقدم.

١٢ ـ لا يفصل بين البدل والمبدل منه:

مثال الوقف على: ﴿مَثَلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. لا وقف: لأن ﴿مَا﴾

زائدة مؤكدة فلا يعتد بها، ولأن ﴿بَعُوضَةً﴾ بدل من قوله: ﴿مَثَلًا﴾ فلا يقطع منه.

١٣ ـ لا يفصل بين الحال وصاحبه:

مثال الوقف على: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ﴾ [الأعراف: ٣٢]. لا وقف: لأن ما بعده وهو ﴿خَالِصَةً﴾ حال.

١٤ ـ لا يفصل بين القول ومقوله:

مثال الوقف على: ﴿قَالُوٓا۟﴾ من قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾ [آل عمران: ١٨١]. لا وقف: لأن ما بعده من مقول ما قبله.

١٥ ـ لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه:

مثال الوقف على: ﴿حُجَّةٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]. لا وقف: لأن ما بعد ﴿حُجَّةٌ﴾ وهو ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ مستثنى مما قبله.

١٦ ـ لا يفصل بين الجار والمجرور ومتعلقه:

مثال الوقف على: ﴿وَإِرْصَادًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٧]. لا وقف: لأن اللام في ﴿لِّمَنْ﴾ متعلقة بالمصدر ﴿وَإِرْصَادًا﴾.

١٧ ـ لا يفصل بين نائب الفاعل وفعله:

مثال الوقف على: ﴿فِيهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. لا وقف: لأن نائب فاعل للفعل ﴿أُنزِلَ﴾.

يستثنى من ذلك: إذا كان الاستثناء منقطعاً بمعنى (لكن) فيجوز الابتداء به كقوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١]؛ أي: لكن من ظلم ثم بدل حسناً...». والاستثناء المنقطع: «ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه»، ويبتدأ به، ويكون بمعنى (لكن). قال النحاس: تام لأن ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ استثناء منقطع ليس من الأول، فهو بمعنى لكن.

١٨ ـ لا يفصل بين المفسَّر والمفسِّر:

مثال الوقف على: ﴿ٱلْعَذَابِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

١٩ ـ لا يفصل بين المشبه والمشبه به:

مثال الوقف على: ﴿وَٱلْأَذَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

٢٠ ـ لا يفصل بين الظرف وبين معموله:

مثال الوقف على: ﴿لَكُمُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨].

فـ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ظرف زمان، وعامله ﴿لَا غَالِبَ﴾ فهي متعلقة بها.

٢١ ـ لا يفصل بين التمييز والمميز:

الوقف على: ﴿ثَلَٰثِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٢٢ ـ لا يفصل بين الصلة والموصول:

الوقف على: ﴿ٱلَّذِي﴾ من قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ ٢٢﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].

● **تنبيه مهم:** كل ما ذكر من أمثلة لا يجوز الفصل بينهما يستثنى منها:

١ ـ ما كاف على رأس الآية فإنه سُنَّة متبعة[(١)].

٢ ـ إذا أعطى معنى صحيحاً حال الوقف فإنه يحسن الوقف؛ لأنه أدى فائدة يحسن الوقف عليها، ولا يحسن الابتداء للتعلق اللفظي، وهو الوقف الحسن.

---

(١) وهذا ما لم يشتد التعلق فيتغير بالوقف المعنى. وقد تقدم التحقيق في ذلك.

المطلب الرابع

د. أنمار
٩/٣/١٤٢٥هـ

ضوابط معرفة متى يكون الوقف أولى من الوصل، أو العكس، أو كون الأمرين متساويين

- من علامات كون الوقف أولى:

١ ـ الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدراً.

٢ ـ وأن يكون آخر قصة وابتداء أخرى.

٣ ـ والابتداء بيا النداء غالباً.

٤ ـ أو الابتداء بفعل الأمر.

٥ ـ أو الابتداء بلام القسم.

٦ ـ أو الابتداء بالشرط؛ لأن الابتداء به كلام مؤتنف، أو العدول عن الإخبار إلى الحكاية.

٧ ـ أو الفصل بين الصفتين المتضادتين.

٨ ـ أو تناهي الاستثناء.

٩ ـ أو تناهي القول.

١٠ ـ أو الابتداء بالنهي أو النفي.

• ومن علامات كون الوصل أولى، كون ما بعده:

١ ـ استثناء منه.

٢ ـ أو نعتاً.

٣ ـ أو بدلاً.

٤ ـ أو توكيداً.

٥ ـ أو حالاً.

٦ ـ أو نعم.

٧ ـ أو بئس.

٨ ـ أو كيلاً.

ما لم يتقدمهن قول أو قسم.

• ومن علامات كون الأمرين متساويين أن يكون ما بعد الوقف:

١ ـ مبتدأ.

٢ ـ أو فعلاً مستأنفاً.

٣ ـ أو جملة مشتملة على ضمير يعود على ما قبله.

٤ ـ أو مفعولا لفعل محذوف كوعد الله وسُنَّة الله.

٥ ـ أو نفياً.

٦ ـ أو إن المكسورة.

٧ ـ أو استفهاماً.

٨ ـ أو بل.

٩ ـ أو إلا بمعنى لكن.

١٠ ـ أو ألا المخففة.

١١ ـ أو السين.

١٢ ـ أو سوف؛ لأنها للوعيد.

المطلب الخامس

أحمد النبوي
٢٨/ ٤/ ١٤٣١هـ

بعضُ الإعاداتِ تكونُ زيادةً في القرآنِ لا تجوزُ، وضابطها

فمن ذلك أن يقرأ القارئ هكذا:

١ ـ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ فيقف، ثم يبتدئ مكرراً لفظ الجلالة فيقول: ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩].

٢ ـ ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا﴾/ ﴿لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ [القصص: ٩] فهذا الوقفُ مما لا يصح أصلاً دون تكرار «لا»، فاحترز بعضُ القراء من مذمة الابتداء بـ ﴿نَقْتُلُوهُ﴾ بتكرار حرف النفي فانقلب زيادة، فقد راموا الخروج من لحنٍ فوقعوا في آخر!

٣ ـ ﴿زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ - إلى - قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٠ ـ ٤٦][(١)].

---

(١) انظر مزيداً من الأمثلة على هذا الرابط:
http://www.tafsir.net/vb/tafsir19199/#post103058

وضابط هذه المسألة: أن يكون هناك زيادة في المعنى المفهوم؛ تتولدُ من تِكرارِ المبنى واللفظِ المنطوق، بأن تُعملَ العبارةُ أو اللفظةُ مرتين وقد وردت في نص القرآن الكريم مرة واحدة.

وعلى عكسِ ذلك، قد تتكررُ اللفظة في نصِّ القرآن الكريم فيوقفُ اختياراً من أجل اجتناب تكريرها تكريراً من غير فصلٍ[(١)]، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وجماعُ ما سبق أن التكرار يكونُ لغرضٍ يريده الله، فمن كرر لفظةً لغير ضرورةٍ فقد حَمّلَ نصّ القرآن ما ليس منه![(٢)]

---

(١) البرهان في علوم القرآن الزركشي (١/ ٣٦٨).

(٢) د. مساعد الطيار معلقاً: تنبيه مهم، ولقد شاع وذاع مثل هذا، وإني لأتعجب ممن يستملح مثل هذا الأسلوب في الوقف والابتداء، وهو لا يعلم أنه يهدم نظم القرآن العربي، ومن ذلك:
يقف أحدهم على قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾، ثم يبتدئ فيقول: ﴿ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. وقد وقع بهذا الابتداء القبيح في أمور:
الأول: أنه جعل جملة ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ مبتدءاً بلا خبر، وهذا تنقيص في النظم العربي الذي أنزله الله.
الثاني: أنه جعل ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿فَعَّالٌ﴾، وهذا مخالف للنظم العربي الذي أنزله الله. ومعنى هذا أنه قطع الجملة التامة، وألحق ما ليس=

=من الجملة الأخرى بها، وذلك ـ بلا ريب ـ خلل في الوقف والابتداء، والله المستعان.

ولذا أحذر إخواني من القراء من مثل هذا، وعليهم بأن يقفوا على علم النحو الذي هو ركن من أركان النظم، وأن لا يخلو به من أجل استملاحٍ لا يقوم على برهان.

المبحث الرابع

لطائف وفوائد

وتحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: لطائف الوقوف على بعض الآيات.

المطلب الثاني: ملاحظات منهجية على بعض ما يُكتب في لطائف الوقوف.

المطلب الثالث: المعين على إتقان الوقف والابتداء.

المطلب الرابع: كتب الوقف والابتداء المطبوعة أو المحققة في رسائل علمية.

المطلب الخامس: رسائل جامعية مقترحة في مجال الوقف والابتداء.

المطلب الأول

لطائف الوقوف على بعض الآيات

جمال القرش
١١/٢٧/
١٤٢٩هـ

لبعض الوقوفات على بعض الآيات لطائف ومعانٍ تزيد في روعة البيان القرآني وإعجازه، وتؤكد في الوقت ذاته على جلالة هذا العلم وفائدته، وهناك أمثلة كثيرة في لطائف الوقوف نقتصر منها على ما يلي:

مشاركات منوعة
من ٨/١٩/
١٤٢٤هـ
إلى ١/١٩/
١٤٢٦هـ

١ ـ الوقف على: ﴿سَمْعِهِمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]؛ لأن الختم على القلوب وعلى السمع، أما على الأبصار غشاوة، يعنى: وغشاوة على أبصارهم؛ لأنها لو كانت ختم معمولة عاملة لكانت تصرفت على غشاوة، ولكن غشاوة مرفوعة[(١)].

٢ ـ ﴿نَفْسِى﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]. الوقف على ﴿نَفْسِى﴾ لا بد من الوقف عليها؛ لأن الوصل يوهم معنى فاسداً، فنجد

(١) أيد هذا القول الشيخ إبراهيم الأخضر.

حينما نقرأها بالوصل لأوهم أنها ظلمت نفسها وأسلمت مع سليمان.

٣ ـ الوقف على ﴿لَّهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [المائدة: ٥]. فلا يصح العطف؛ لأن ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ لسْنَ حلاً لهم.

٤ ـ الوقف على: ﴿كَبِيرٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

٥ ـ الوقف الصحيح على ﴿كَبِيرٌ﴾ لأن النبي ﷺ لم يقل: إنّه في قتال وفي صد، والواو استئنافية وليست عاطفة، أما الصد عن السبيل الله والكفر فيه.. إلخ فهو أكبر عند الله.

٦ ـ الوقف على: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١]. فالذي حرّم ربكم عليكم الإشراك أم عدم الإشراك؟ طبعاً الإشراك، فنقف على ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾، ثم نكمل ﴿عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾، هذا هو الأفضل هذا الذي يأتي بالمعنى الصحيح، بمعنى ألزموا أنفسكم بعدم الإشراك هذا أولى[1].

---

(١) حدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر أن الابتداء بقوله: ﴿عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا =

٧ ـ الوقف على: ﴿حَنِيفًا﴾ من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣]. نقول له قف على ﴿حَنِيفًا﴾؛ لأن ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ توهم بأني أقول له اتبع ملة إبراهيم، واتبع ما كان من أعمال المشركين(١).

٨ ـ الوقف على لفظ الجلالة: ﴿ٱللَّهَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. قوله: ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ آخر الوقف، ويجب أن يكون لازماً؛ لأن النبي ﷺ قال لزيد: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، ولم يقل له: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾، ﴿وَتُخْفِى﴾ هذا كلام من الله ﷻ عتاب للنبي ﷺ، فيقول: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، هذا آخر كلام النبي ﷺ لزيد رضي الله عنه فيجب الوقوف هنا، ثم تبدأ ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ﴾ هذا كلام الله ﷻ للنبي ﷺ، فالوصل يوهم أن النبي ﷺ يقول لزيد: وعليك أن تخفي في نفسك ما الله مبديه هذا ليس كذلك(٢).

=تُشْرِكُوا﴾؟ يحتاج إلى تأويل كلمة ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بـ ألزموا، فإذا استطعنا أن نبتعد عن التأويل فالأولى أن نصل ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾.

(١) ومن لا يرى الوقف على ﴿حَنِيفًا﴾ يعتبر أن جملة: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ جملة حالية والواو حالية، ولا يفصل بين الحال وصاحبه، حدثنيه الشيخ إبراهيم الأخضر، وعليه لا داعي لهذا التوهم.

(٢) ومن لا يرى الوقف على ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ يعتبر أن الآية لا دخل لها بزيد، فهي من بداية الآية خطاب للنبي، في قوله: وإذا تقول أي يا محمد، وقوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾؛ أي: يا محمد، وتخفي في نفسك، أي: يا محمد، فلا داعي لهذا التوهم، حدثني به الشيخ إبراهيم الأخضر.

٩ ـ الوقوف على كن من كل ما ورد في القرآن من قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ باعتبار أن الجملة الأولى إنشائية، والثانية خبرية.

١٠ ـ الوقوف على ﴿وَلَدٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]. باعتبار أن «إن» نافية وليست شرطية.

١١ ـ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦].

١٢ ـ يحتمل في ﴿مَا﴾ أن تكون نافية وحينئذ يكون الوقف على ﴿إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ فهي موجبة له وكرر ﴿إِن يَتَّبِعُونَ﴾ توكيداً.

١٣ ـ ويحتمل في ﴿مَا﴾ أن تكون استفهامية ويكون الوقف على ﴿شُرَكَآءَ ۚ﴾ فيتم بها المعنى ليتم الإخبار بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾.

١٤ ـ ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦].

١٥ ـ الواو: يحتمل أن تكون عاطفة على ما قبلها فيوصل المعنى وخص المشركين لأنهم لا يؤمنون بالآخرة فيفرطون في حب الدنيا. ويحتمل أن تكون الواو استئنافية فيبدأ بها، والمعنى: ومن الذين أشركوا قوم يود أحدهم لو يعمر ألف سنة، والأول أظهر.

١٦ ـ ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

١٧ ـ هذه جملة اعتراض بين العامل والمعمول فلا يجوز الوقف عليها وهذه المودة في ظاهر المنافق لا في اعتقاده.

١٨ ـ قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام لما ورد ماء مدين: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]. بحيث يقف القارئ أولاً على كلمة ﴿فَقَالَ﴾ على أنه فعلٌ ماضٍ من القيلولة. ثم يبدأ مرة أخرى من ﴿فَقَالَ﴾. فيكون من القول. وإن ابتدأ بقوله: ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ كان ظاهراً أنه دعاء من موسى عليه السلام.

١٩ ـ في تفسير جزء (عم) للشيخ ابن عثيمين، أنه يوقَفُ عند ﴿ٱلْبَيْتِ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾ [قريش: ٣] ثم يبتدئ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ﴾ [قريش: ٤] حتى لا يُتوهّم كونُ الموصول من صفة ﴿ٱلْبَيْتِ﴾.

٢٠ ـ الوقوف على ﴿قَلِيلًا﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٦ ـ ١٧]. والمعنى: «أن المحسنين قليل في الناس، وهم من الليل لا ينامون، وبعبادة ربهم يقومون»[(١)].

(١) تفسير الثعلبي (٩/ ١١١).

٢١ ـ الوقوف على قوله: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ من قوله تعالى: ﴿مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [البقرة: ٧١].

قال الإمام الشاطبي: «كان شيخنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار يأمرنا بالوقف على قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ﴾، ويبتدئ: ﴿جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾. وكان يفسر لنا معنى ذلك: أن قولهم ﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ أي: فَهِمنا وحصل لنا البيان، ثم قال: ﴿جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ يعني في كل مرة، وعلى كل حال. كان يرى هذا الوجه أولى من تفسير ابن عصفور له من أنه: حذف الصفة؛ أي: بالحق المبين. وكان يُحافظ عليه».

المطلب الثاني

الميموني
٢٥/٥/١٤٢٦هـ

ملاحظات منهجية على بعض ما يُكتب في لطائف الوقوف

١ ـ الوقف عند كافة علماء الوقف تبع للمعنى والإعراب، فينظر عند جميعهم في منزلة الوقف: تماماً وكفاية، وحسناً وقبحاً، إلى ارتباط الكلام وتعلقِه ببعضه اعتماداً على تفسير الآية ومعانيها وإعرابها، ولذلك فبعض الوقوف أتم من بعض، وبعضها أكفى من بعض، وبعضها أحسن من بعض.

٢ ـ كثير من الوقوف التي تُذكر: إمّا أنْ تكون قبيحة عند جميع علماء الوقف، أو ضعيفة، أو جائزة، لكنها دون الوقف التام والكافي في مرتبتها، فغيرها عند علماء الوقف أحسن منها وأولى.

٣ ـ قد يكون الوقف جائزاً من جهة النحو، مقبولاً من جهة المعنى، ويكون فيه لطافة، ولا يدل هذا على تفضيله على ما هو أولى منه.

٤ ـ القارئ الجيد هو الذي يراعي عند وقفه المعنى، فيقف

على ما هو أكثر تبياناً للمعاني، وعلى ما هو أبين لهدي القرآن وأجلى عند المستمعين، وإذا كان في الآية موضع مختلف فيه عند العلماء لاختلافهم في المعنى؛ فيأخذ بالقول الراجح إنْ كان له نظر واجتهاد في التفسير وإلا فيقلد ما هو مذكور في المصاحف.

٥ ـ كتابُ الله تعالى كما لا ينبغي أنْ تحمل معانيه في التفسير إلا على أصح وأفصح لغات العرب وأحسن ما تحتمله لغتهم، كذلك ينبغي عند اختيار الوقوف مراعاة ذلك كله، فلا يخترع قول يكون مخالفاً لما يدل عليه المعنى وما يقتضيه سياق الكلام، ومتى كان الوقف شاذاً لم يصح أن يقال له لطيف إلا على معنى التجوز في الكلام.

٦ ـ دراسة أقسام الوقف، ومعانيها، والنظر في أمثلته في بعض كتب التجويد وفي بعض كتب علوم القرآن ومقدِّمات كتب الوقف والابتداء، كاف في إفهام الناظر اليقظ لأمّهات مسائل هذا العلم.

عائشة علي
١٤٣١/٨/٦هـ

المطلب الثالث

المعين على إتقان الوقف والابتداء

هذه بعض الأمور التي تعين القارئ على إتقان فن الوقف والابتداء، نسوقها باختصار فيما يلي:

١ ـ أن يعرفَ القارئُ تفسيرَ الآياتِ، ويُحيطَ بمعانيها.

٢ ـ أن يكونَ علَى معرفةٍ بالنّحو، والإعرابِ؛ والمتعلقات اللفظية التي لا يجوز الفصل بينها وقد تقدمت.

٣ ـ الاطّلاعُ علَى هذا البابِ في كتبِ التّجويدِ، وعُلومِ القرآنِ، وفي المصنّفاتِ الّتي أُفْرِدَتْ فيه.

٤ ـ الاستعانةُ بعلامات الوقف الّتي وضعها العُلماء في المصحف الشّريف، ومن أحسنِها: علامات وقفِ مُصحفِ المدينة النبويّةِ.

٥ ـ الأخذُ عن المشايخ، والاستماعُ إلى القرّاء المتقنينَ لهذا الجانبِ، والاسترشاد بقراءتهم، ومواضع وقفهم، وابتدائهم.

خادمة القرآن
٥/ ٣/ ١٤٣٠هـ

المطلب الرابع

كتب الوقف والابتداء المطبوعة أو المحققة في رسائل علمية

١ ـ **كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله:** لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (ت٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد خليل الزروق، طباعة مركز جمعة الماجد بدبي.

٢ ـ **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله:** لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، طباعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ورأيت نسخة مصورة من الكتاب في معرض الرياض للكتاب العام الماضي لدى دار التوحيد.

٣ ـ **القطع والائتلاف:** لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق:

أ ـ إبراهيم المطرودي، طباعة دار عالم الكتب بالرياض، وهي نسخة ضعيفة التحقيق.

ب ـ أحمد فريد المزيدي، طباعة دار الكتب العلمية ببيروت، وهي أفضل من سابقتها.

ج ـ وطبعة ثالثة طبعت في العراق وهي أجود الطبعات لا أذكر اسم المحقق ولا الناشر.

٤ ـ **المكتفى في الوقف والابتداء:** لأبي عمر الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق:

أ ـ الدكتور محيي الدين رمضان، طباعة دار عمار بالأردن.

ب ـ تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، طباعة دار الرسالة.

٥ ـ **كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله:** لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: الدكتورة عمار الددو، وهو مطبوع ضمن مجلة الشريعة والقانون في الإمارات العربية المتحدة.

٦ ـ **المرشد في الوقف والابتداء:** لأبي محمد الحسن بن علي العماني، توفي بعد (٥٠٠هـ)، تحقيق:

الجزء الأول من الفاتحة إلى سورة النساء: هند العبدلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ولم تطبع بعد.

الجزء الثاني من بداية المائدة إلى آخر سورة النساء: محمد الأزوري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ولم تطبع بعد.

٧ ـ **الوقف والابتداء:** لعلي بن أحمد الغزال (ت٥١٦هـ)، تحقيق:

أ ـ طاهر محمد الهمس حقق الكتاب كاملاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية ولم تطبع بعد.

ب ـ تحقيق: الدكتور عبد الكريم العثمان من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف، وطبع في دار في الأردن.

٨ ـ **علل الوقوف:** لمحمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله العيدي، طباعة مكتبة الرشد بالرياض.

٩ ـ **نظم الأداء في الوقف والابتداء:** عبد العزيز السماتي المعروف بالطحان (ت٥٦١هـ)، تحقيق: علي البواب، طباعة دار المعرفة بالرياض.

١٠ ـ **الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي:** لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: سليمان الصقري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه، ولم تطبع بعد.

١١ ـ **الاقتداء في معرفة والوقف والابتداء:** لأبي محمد عبد الله النكزاوي (ت٦٨٣هـ)، تحقيق: الدكتور مسعود إلياس، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ولم تطبع بعد.

١٢ ـ **وصف الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء:** لبرهان الدين إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور نواف الحارثي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه[(١)]، ولم تطبع بعد.

---

(١) نواف الحارثي معلقاً: هي رسالة ماجستير، وليست دكتوراه لكاتب المقال.

١٣ ـ **نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن**: لمحمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى السيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم القرآن وعلومه، ولم تطبع بعد.

١٤ ـ **المقصد لتلخيص ما في المرشد**: لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، وطبع عدة مرات حتى أن هناك طبعة على هامش المصحف لدى دار البيروتي، وكان منها في معرض الكتاب العام الماضي.

١٥ ـ **تقييد وقوف القرآن الكريم**: لمحمد بن أبي جمعة الهبطي (ت٩٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور الحسن بن أحمد وكاك، وطبع في المغرب.

١٦ ـ **منار الهدى في الوقف والابتداء**: لأحمد الأشموني توفي في القرن الحادي عشر، وطبع عدة طبعات، منها: طبعة البابي الحلبي بمصر وطبعة دار الكتب العلمية وعلى هامش هذه الطبعة: كتاب المقصد لزكريا الأنصاري.

١٧ ـ **مبادئ معرفة الوقوف**: نظم الشيخ محمد بن عبد الحميد البغدادي الشهير بالحكيم زادة (ت١٠٥٩هـ)، دراسة وتحقيق وشرح: الدكتور محمد بن إبراهيم المشهداني، أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي. طبع ضمن مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

١٨ ـ كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن: لمحمد صادق الهندي (ت١٢٩٠هـ).

١٩ ـ كتاب معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: لمحمود خليل الحصري (ت١٤٠٠هـ)، طباعة دار السُّنَّة بمصر.

٢٠ ـ كتاب الوقف والابتداء: تأليف الدكتور عبد الكريم صالح، طباعة دار السلام.

٢١ ـ أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء: تأليف الدكتور: جمال القرش، طباعة الدار العلمية، كما طبع ضمن كتابه زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين، طباعة دار ابن الجوزي.

٢٢ ـ وقوف الشيخ أبي جمعة الهبطي في القرآن الكريم: ما لها وما عليها، هو عبارة عن بحث تخرج من المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في الكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية، إعداد الطالب: سعيد بحديفي، إشراف الأستاذ: زكرياء الصديقي.

٢٣ ـ منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي: لأبي الفضل عبد الله بن محمد الديق الغماري.

٢٤ ـ وقف التجاذب في القرآن الكريم: للدكتور عبد العزيز الحربي، طباعة دار ابن حزم.

٢٥ ـ وقوفات القرآن وأثرها في التفسير: للدكتور مساعد الطيار ولم يطبع بعد.

نواف الحارثي
٧/ ٣/ ١٤٣٠هـ

٢٦ ـ **المكتفى**: للداني حققه أيضاً: د. جايد زيدان (مطبوع) ولكن نسخته نادرة.

٢٧ ـ **شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن**: لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. أحمد فرحات (مطبوع).

٢٨ ـ **رسالة في اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم**: لمكي، تحقيق: د. أحمد فرحات (مطبوع).

٢٩ ـ **الوقف والابتداء**: لمحمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: د. محسن هاشم درويش (مطبوع دار المناهج)، وهو اسم ثاني لكتاب «**علل الوقوف**» للسجاوندي، تحقيق: د. العيدي.

٣٠ ـ **القطع والائتناف**: للنحاس تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، منشورات وزارة الأوقاف العراقية (١٣٩٨هـ)، وربما تجده في مكتبة العاني، وحققه (على الماشي) أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية.

٣١ ـ **كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**: للهندي، طبع بمطبعة كاستلي عام (١٢٩٠هـ) وله نسخة مخطوطة بجامعة الإمام رقم: (١١٣٩).

أبو عبد الله العاصمي
٧/ ٣/ ١٤٣٠هـ

وهذه بعض الرسائل الجامعية في الوقف والابتداء:

٣٢ ـ **الوقف والابتداء عند النحاة والقراء**، للباحثة: خديجة

أحمد مفتي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى كلية اللغة العربية وآدابها قسم اللغة والنحو والصرف، تاريخ المناقشة (١٤٠٦هـ).

٣٣ ـ **الدراسات اللغوية والنحوية في كتب الوقف والابتداء**، للباحث: عبد الرزاق أحمد محمود الحربي، رسالة دكتوراه بالجامعة المستنصرية كلية الآداب بغداد، تاريخ المناقشة (١٩٨٧م).

٣٤ ـ **وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله**، لابن الأنباري، للباحث: عبد الله بن سالم الثمالي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى مكة المكرمة كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف، تاريخ المناقشة (١٤٢٤هـ).

٣٥ ـ **الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأثرهما في الأحكام والتفسير**، للباحث: عبد الله علي المطيري، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى مكة المكرمة كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسُّنَّة، تاريخ المناقشة (١٤٢١هـ).

٣٦ ـ **وقوف القرآن وأثرها في التفسير**، لشيخنا الدكتور: مساعد بن سليمان الطيار، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تاريخ المناقشة (١٤١٤هـ).

٣٧ ـ **الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني**: رسالة ماجستير بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة الجزائر قسم الكتاب

والسُّنَّة، وقد ناقشها شيخنا الدكتور محمد بوركاب حفظه الله تعالى.

٣٨ ـ معرفة الوقف على أواخر الآي والابتداء برؤوسها:

رسالة ماجستير بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة الجزائر قسم الكتاب والسُّنَّة.

المطلب الخامس

جمال القرش
١/٦/١٤٢٩هـ

رسائل جامعية مقترحة في مجال الوقف والابتداء[١]

١ ـ ترجيحات الإمام الداني، دراسة تقويمية من النصف الأول من القرآن الكريم، والثانية: للنصف الأخير.

٣ ـ ترجيحات الإمام السجاوندي، دراسة تقويمية من النصف الأول من القرآن الكريم، والرابعة: للنصف الأخير.

٥ ـ دراسة مقارنة بين ترجيحات الإمام الداني والسجاوندي في النصف الأول للقرآن الكريم، والسادسة للنصف الأخير.

٧ ـ دراسة مقارنة بين ترجيحات الإمام الداني والسجاوندي والنحاس، لسورة البقرة وآل عمران، والنساء. والثامنة، والتاسعة والعاشرة... إلخ على نفس النهج.

٨ ـ الوقفات المخلة بالعقيدة دراسة وتحقيق.

٩ ـ أثر الإمام الداني على من بعده من علماء الوقف والابتداء.

---

(١) راجع جميع العناوين المقترحة في ملتقى أهل التفسير على هذا الرابط:
http://www.tafsir.net/vb/tafsir12085

١٠ ـ تحقيق كتاب الأشموني في الوقف والابتداء على عدة رسائل مثلاً (البقرة وآل عمران) رسالة، و(النساء والمائدة، والأنعام) رسالة، وهكذا..

١١ ـ وهو هام جداً جداً.....، دراسة رموز وعلامات الوقف في المصحف الباكستاني.

١٢ ـ الوقفات التعسفية بين القدماء والمحدثين، دراسة وتعليق.

١٣ ـ قواعد الترجيح عند أهل الوقف والابتداء.

١٤ ـ اختلاف رموز الوقف بين المصاحف دراسة وتحقيق: بين مصحف المدينة والأزهر، أو بين مصحف المدينة والمصاحف الشامية، أو بين مصحف المدينة والمصحف الباكستاني، أو بين مصحف المدينة والأزهر والشام، والباكستاني من سورة البقرة دراسة وتحقيق، أو بعض الأجزاء حسب اختيار الباحث.

١٥ ـ الوقفات المختلفة بين رواية حفص عن عاصم، ورواية أخرى من القراءات، وقد تكون المقارنة بين رواية حفص وأكثر من رواية يحدد ذلك الباحث.

١٦ ـ جهود المفسرين في علم الوقف والابتداء دراسة وتحقيق.

١٧ ـ الوقوف المنسوبة إلى النبي ﷺ (وقوف النبي، وقوف

جبريل، وقوف الغفران، الوقوف المنزلة أو المفروضة): جمعاً ودراسة.

١٨ ـ كتب وقف التمام في القرآن الكريم: جمعاً ودراسة.

١٩ ـ الوقوف الشاذة في القرآن الكريم: جمعاً ودراسة.

٢٠ ـ كتب الوقف على كلا وبلى ونعم في القرآن الكريم: دراسة لغوية، مع تحقيق ما لم يحقق منها.

٢١ ـ وقف المراقبة في القرآن الكريم: جمعاً ودراسة، وقد أحصيتها فوجدتها تقارب المائتين.

٢٢ ـ كتب الوقف والابتداء في القرون الخامس، والسادس.... والرابع عشر الهجري: دراسة لغوية تحليلية.

٢٣ ـ تحقيق كتب الوقف والابتداء التالية ـ المصنفة باللغة العربية ـ:

الإبانة في الوقف والابتداء، منازل القرآن في الوقوف لأحد علماء القرن الخامس الهجري، وقف القرآن العظيم لأبي سعيد بن خليفة (٥٤٤هـ)، كتاب الوصل والوقف لأحد علماء القرن السابع الهجري، الوقف والابتداء للتقي بن الإمام، جامع الوقوف والآي المتقدم لأحد علماء القرن التاسع الهجري، خلاصة الوقوف لأحد علماء القرن العاشر الهجري، اللؤلؤ والمرجان في معرفة أوقاف القرآن، أوائل الندى المختصر من منار الهدى.

٢٤ ـ الرموز المستخدمة في الوقف والابتداء: دراسة تأريخية.

٢٥ ـ مصطلحات الوقف والابتداء قديماً وحديثاً.

المبحث الخامس

تحذيرات وتنبيهات

وتحته مطلبين:

المطلب الأول: نماذج من الوقوف القبيحة في القرآن.

المطلب الثاني: وقفات مخلة بالعقيدة.

أحمد النبوي
٣/ ٥/ ١٤٣١هـ

المطلب الأول

نماذج من الوقوف القبيحة في القرآن

تنقسم الوقوف القبيحة إلى أنواعٍ متفرعةٍ وأصناف متعددة:

• فمنها ما لا يُعطي معنىً أصلاً: كالوقف على ﴿إِيَّاكَ﴾ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من البسملة، وغيرها.

• ومنها ما يُعطي معنىً كفرياً، يكفر من اعتقده أو تعمده عالماً بمعناه مع القرينة، لا من أخطأ فيه ولم يتعمده، مثل:

أ - الوقف على ﴿إِلَهَ﴾ من قوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

ب - وعلى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ﴾ من قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥، الفرقان: ٥٦].

ج - ومثله الوقف على ﴿أَوْلِيَآءَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٧]، لإيهامه أن الله جعل الشياطين أولياء، وتَمَامُ المعنى بَعْدَ هَذَا المَوْضِعِ كَمَا لا يَخْفَى.

• ومنها ما لا يُعطي معنى كُفرياً لكنه معنى خاطئ، أو هو معنى صائب صحيح شرعاً، لكنه غير مراد الله جلّ وعلا من كلامه، ومثالهما:

أ - الوقف على لفظ ﴿فَأَكَلَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَـٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، على معنى أن يوسفَ أكلَ المتاعَ، لعودِ الضميرِ في ﴿فَأَكَلَهُ﴾ إلى أقربِ مذكورٍ وهو ﴿مَتَـٰعِنَا﴾.

ب - الوقف على قوله: ﴿تَجْرِى﴾ من قوله تعالى: ﴿جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ في سبعة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم، والثامن والعشرين في التوبة الآية المائة ﴿جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ لإيهامِه أن الجناتِ هي التي تجري لا أنهارَها، إذ أن الفعل ﴿تَجْرِى﴾ قُطِعَ حينئذٍ عن معموله ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ بالوقفِ، فَصُرِفَ عمل الفعل إلى أقرب مذكورٍ وهو ﴿جَنَّـٰتٍ﴾.

ج - الوقف على قوله: ﴿قَالُوا۟﴾ من قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ كأنّ الأصنامَ هي التي قالت، وهو مَثِيْلُ سَابِقَيه.

• ومنها ما يَكون فيه إساءةُ أدبٍ معَ الله، ومِثَالُهُ الوَقْفُ عَلَى لَفْظِ ﴿يَسْتَحْىِۦٓ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٦] ففيه إسَاءَةُ أدَبٍ، وإنْ كَانَ غيرَ

كُفْرِيّ، أو الوقف على ﴿حَمَلْتَهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ولذلكَ كَرِهَ بعضُ أهلِ العلمِ إسنادَ الاستهزاءِ والمكرِ إلى الله تعالى مجرداً، فحَكَىٰ الزمخشري في «كشافه القديم» عن أبي حاتمٍ السَجِستَانِي في قوله: «﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] قال: ليس ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بوقفٍ صالح، لا أُحِب استئناف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ولا استئناف ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] حتى أَصِلَهُ بما قبله، قال: وإنما لم يُستَحَبّ ذلكَ؛ لأنه إنما جازَ إسنادُ الاستهزاءِ والمكرِ إلى الله تعالى على معنى الجزاءِ عليهما وذلك على سبيلِ المُزَاوَجَةِ، فإذا استَأنَفْتَ وقَطَعْتَ الثاني من الأولِ أوهَمَ أنكَ تُسنِدُهُ إلى اللهِ مطلقاً، والحكمُ في صفاته سبحانه أن تصانَ عن الوهم[(١)].

● ومن أمثلة الوقوف والابتداءات القبيحةِ عموماً كذلك:

١ ـ ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ١٦].

٢ ـ الوقف على ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

٣ ـ الوقف على ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٤٣، ٣٤٤).

فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ۚ﴾ [النساء: ١١].

٤ ـ الوقف على ﴿وَٱمْسَحُوا۟﴾ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ [المائدة: ٦].

٥ ـ الوقف على ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

٦ ـ إذا ابتدأ ﴿لَهُۥ﴾ الأولى أو الثانية ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

٧ ـ إذا ابتدأ ﴿لَن﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ﴾ [البقرة: ١١١].

٨ ـ إذ ابتدأ ﴿كُونُوا۟﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ﴾ [البقرة: ١٣٥].

٩ ـ إذا ابتدأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ﴾ [المائدة: ٧٣]، أو وصل قولهم الكفريّ بتعقيب الله عليهم ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ﴾ لإيهامه بأنه من تمام قولهم، وإن اعتبره بعضهم من تمام قولهم استهزاءً منهم! أو من تتمة كلام الله عنهم، ولكنّ الوقف يكون لدفع الوهم.

١٠ ـ إذ ابتدأ ﴿إِنَّا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٧].

١١ ـ إذ ابتدأ ﴿لَهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا﴾ [الأنبياء: ٤٣].

١٢ ـ إذا ابتدأ ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

١٣ ـ إذا وقف على ﴿الْقُرْآنَ﴾ أو ابتدأ ﴿أَنْزَلْنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [طه: ٢].

ونخلص مما ذكر إلى هذه القاعدة:

أحمد نجاح

أنه لا يجوز الوقف على كلام إلا إذا كان كلاماً تاماً في معناه أعطى معنى صحيحاً وفق مراد الله.

فالوقف على ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ قبيح؛ لأنه كلام غير تام في معناه.

وكذلك الوقف على: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ قبيح؛ لأنه وإن كان تاماً في معناه غير أنه معنى غير صحيح.

وكذلك الوقف على: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي﴾ والابتداء بـ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ...﴾؛ لأنه وإن كان الكلام تاماً في معناه وأعطى معنى صحيحاً غير أنه غير مراد الله.

المطلب الثاني

جمال القرش
١٢/ ٢/ ١٤٣٠هـ

وقفات مخلة بالعقيدة

من جملة الوقفات القبيحة تلك الوقفات التي تخلّ بالعقيدة فتوهم ـ حال الوقوف عليها ـ معنى فاسداً قادحاً في الاعتقاد، ولها أمثلة متعددة في القرآن الكريم نقتصر منها على هذين المثالين:

١ ـ الوقف على: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ من قوله تعالى: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ١ ـ ٦]. ثم يبتدئ: ﴿ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وهو بذلك ينفي صفة الاستواء لله تعالى، وهذا الوقف يسمى الوقف البدعي، وهو من وقوف أهل الاعتزال[(١)].

٢ ـ الوقف على: ﴿وَرَحْمَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ

(١) انظر: أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء لـ جمال القرش.

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةً وَرَحۡمَةً وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧]. قال الدكتور عبد العزيز القارئ في التقرير العلمي: وجدنا في مصحف الأصل لمصحف المدينة النبوية أثناء مراجعة اللجنة رمز الوقف اللازم «مـ» على قوله: ﴿وَرَحۡمَةً﴾ وهذا على وجه من أوجه الإعراب، وهو أن تكون ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ منصوبة بفعل يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾.

وعلى هذا فالكلام ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ منفصل عن الكلام عن ﴿رَأۡفَةً﴾، ﴿وَرَحۡمَةً﴾ إذ هاتان صفتان في القلب لا تكَسُّب للإنسان فيهما، بخلاف ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ فإنها أفعال البدن مع شيء في القلب، ففيها موضع للتَكَسُّب، كذا ذكره أبو حيان، وذُكِر عن قتادة قال: الرأفة والرحمة من الله، والرهبانية هم ابتدعوها.

ولكن هذا الإعراب تفوح منه رائحة الاعتزال، فقد لجأ إليه أبو علي الفارسي وتابعه عليه الزمخشري، وكلاهما معتزليان، فراراً من اعتبار الرهبانية التي ابتدعوها مخلوقة لله تعالى، على قاعدتهم أن ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد.

فالرأفة والرحمة من خلق الله، أما الرهبانية فهي من ابتداعهم وفعلهم؛ أي: هي مخلوقة لهم.

وهذا الاعتقاد هو الذي دفع أبا علي إلى اعتبار ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ مقتطعة من العطف على ما قبلها ومنصوبة على الاشتغال.

وقد عاب أبو حيان عليهم هذا الإعراب من جهة العربية، فقال: وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة

العربية؛ لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾؛ لأنها نكره لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة[١].

ويبدو أن الذين وضعوا الوقف اللازم هنا على قوله: ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ لم ينتبهوا لرائحة الاعتزال هذه، بينما كان الأولى عدم اعتبار هذا الوجه لظهور فساد الأساس الذي بني عليه.

وفي بعض المصاحف وضعوا رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين «ج»، وفي بعضها رمز الوقف الجائز مع أولوية الوصل «صلى» وكل هذا مبني على اعتبار ذلك الوجه المعتزلي من الإعراب، بينما الأولى إبطاله، وسد بابه.

لذلك اختارت اللجنة عدم وضع أي رمز من رموز الوقف في هذا الموضع[٢].

---

(١) البحر المحيط (٨/ ٢٢٨).

(٢) التقرير العلمي لمصحف المدينة النبوية، (١٤٠٥هـ).

المبحث السادس

دراسات وتحقيقات

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقف الهبطي: اتِّباعٌ أو ابتداع؟

المطلب الثاني: اكتشاف مؤلف كتاب «الاهتداء في الوقف والابتداء» المنسوب لابن الجزري.

المطلب الثالث: الكتب التي تحمل عنوان «الاهتداء في الوقف والابتداء»، وأوهام المحققين.

المطلب الأول

مصطفى بوعزة
/١٢/٢٧
١٤٣١هـ

الوقف الهبطي: اتِّبَاعٌ أو ابتداع؟

لقد قسم عدد من العلماء الوقف إلى أنواع أربعة على المشهور: تام، وكاف، وحسن، وقبيح. أما المغاربة فقد تميزوا بوقف وضعه الإمام أبو عبد الله الهبطي (ت٩٣٠هـ)، وعرف بالوقف الهبطي. وانتشر في شمال إفريقيا انتشاراً واسعاً، من ليبيا إلى بلدان إفريقية عديدة دخلها الإسلام. وإليه ينسب الكتاب المعروف بتقييد الوقف. وهو كتاب صغير الحجم، اقتصر فيه على ذكر الكلمات التي ينبغي الوقوف عليها، فاصلاً بينها بنقطة. وقد بلغت الوقوف عنده حسب من أحصاها ٩٩٤٥ وقفاً. وقد أثار عمله هذا الكثير من الكلام والجدل، من بين مؤيد لذلك يرى فيه العالم الفذ، كما قال عنه صاحب «سلوة الأنفاس» (٢/ ٧٩): «وقد كان، عالم فاس في وقته، وفقيهاً نحوياً فرضياً، أستاذاً مقرئاً عارفاً بالقراءات مرجوعاً إليه فيها». ومنتقد رماه بالجهل بأصول العربية وقواعدها كما فعل عبد الله بن الصديق في كتابه «منحة الرؤوف المعطي» حيث قال (ص٤): «لكن الشيخ الهبطي

الذي عمل الوقف لم يقرأ هذه النصوص ولم يكن يعرف علم العربية ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف». لكن الأمر يتطلب وقفة متأنية توضع فيها الأمور في سياقها ويُنعَم النظر في سوابقها ولواحقها، وتستسبر أسبابها ومقاصدها...

وأنت إن استقصيت الأمر وتقصيته إلى أصوله، أوصلك إلى ما يسمى «بالحزب الراتب»، أو القراءة الجماعية للقرآن في المساجد. فمما لا شك فيه أن الإمام الهبطي، إنما وضع هذه الوقوف ليجمع القارئين عليها، وليوحد تلاواتهم فلا تختلط عليهم فيفتتنوا ويضيع الهدف من القراءة أصلاً. قال عبد العزيز بن عبد الله في كتابه «معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب» (ص٥): «وقد أمر يوسف بن عبد المؤمن الموحدي، رغم كراهة مالك لقراءة القرآن جماعة، بتأسيس قراءة الحزب في المساجد، ومنعت قراءته بغير تجويد، وتيسيراً لذلك، قام العلامة محمد بن أبي جمعة الهبطي، بوضع طريقة لوقف القرآن لم تكن معروفة في المشرق». وما نستبعد أن الناس قد خلطوا، وخلطوا كثيراً وحدث الشقاق في المساجد، وطال ذلك واستفحل، خاصة وأنه بين ظهور الحزب الراتب بالمغرب، وبين الإمام الهبطي ما يقرب من أربعة قرون. ولو شئت لقلت: إن ما فعله الهبطي، بجمع الناس على وقوف محددة، يكاد يشبه ما فعله عثمان بن عفان، حين جاءه حذيفة بن اليمان، محذراً من اختلاف الناس في القرآن، فجمعهم على مصحف واحد نسخ منه نسخاً، وفرقها في الأمصار.

الحزب الراتب أو حزب الإسكندرية:

لقد ذكرت بعض المصادر أن أول من أدخل القراءة الجماعية للقرآن إلى المغرب، هو المهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية (ت٥٢٤هـ)، بعد رحلة إلى المشرق دامت أربعة عشر عاماً عاد بعدها كما قال ابن خلدون: «بحراً متفجراً من العلم وشهاباً وارياً من الدين». فقد ذكر الإمام الشاطبي في الاعتصام (٢/ ٧٠) متحدثاً عمن نعته بالمتسمي بالمهدي: «ونقل أيضاً إلى المغرب الحزب المحدث بالإسكندرية، وهو المعتاد في جوامع الأندلس وغيرها، فصار ذلك سُنَّة في المساجد إلى الآن». وذكر ابن صاحب الصلاة في كتابه «المن بالإمامة»، الذي حققه الدكتور عبد الهادي التازي (ص٥٤)، قال متحدثاً عن الموحدين «واعتادوا منذ الأيام الأولى أن يوزعوا القرآن أحزاباً ليقرأوا منه يومياً حصة معينة». فالظاهر من النص الأول، أن هذا النوع من القراءة ظهر بالإسكندرية، وأنه وافد على المغرب. فإذا زدنا الأمر تقصياً، تبين لنا أن «حزب الإسكندرية» هذا قديم زمنه، فقد ذُكِر للإمام مالك فأنكره. فقد جاء في «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٣٢٧) «ويشبه هذا ما في سماع ابن القاسم عن مالك، في القوم يجتمعون ويقرأون في السورة الواحدة، مثل ما يفعل أهل الإسكندرية، فكره ذلك وأنكر أن يكون من عمل الناس».

وهكذا يتضح أن هذه القراءة كانت معروفة في عصر الإمام مالك، وذاع أمرها حتى سئل عنها فكرهها. والإمام عاش في

القرن الثاني للهجرة (ت١٧٩هـ). فهل كانت هذه القراءة غفلاً من الوقف؟ فكان المجتمعون للقراءة يقرأون في أخلاط من الوقوف، كل يقف حيث يشاء، بأثر من هواه أو طاقته، وطول النفس، من غير نظام ولا علم سابق بمواقع وقوف محددة تواضعوا عليها؟ ذاك أمر مستبعد، خاصة وأنهم يقرأون جميعاً في سورة واحدة. اللَّهُمَّ إلا إذا كانوا يقرأون دون وقف، قراءة متواصلة مستمرة أو لا يقفون إلا عند رؤوس الآي. ومع ذلك يظل الأمر محوجاً للنظر، لا يشفي من غلة، خاصة أن بعض الآيات، ذات طول ينقطع معه النفس، مثل آية الدَّيْن التي تستغرق ثمن الحزب.

فلا يبقى لنا إلا أن نتصور أنهم كانوا يقرأون دون مراعاة وقف محدد، وتتكامل قراءاتهم حسب طاقة كل منهم، وطول نفسه. فإذا انقطع الأضعف ظل القادر مستمراً حتى يسايره المنقطع، وهكذا، في اتصال لا ينقطع، وهم كثر والقدرات متفاوتة، فيستطيعون المحافظة على الاستمرار الجماعي في القراءة. ومما يعزز هذا التصور أن «الشيخ ابن حنفية العابدين» من الجزائر، ذكر في كتابه «منهجية ابن أبي جمعة الهبطي» نوعاً من القراءة الجماعية لعله أن يكون من بقايا هذا الحزب المحدث بالإسكندرية. يقول في (ص٧٦): «ويشار هنا إلى نوع من القراءة شائع عندنا في الجهة الغربية من القطر، يعرف بالشرقي، نسبة إلى المناطق الشرقية.... تلك المناطق التي لم تتأثر بوقف الهبطي، ابتداء من القرن العاشر. والمراد بالشرقي، القراءة بلا وقف».

ثم قال بعد ذلك «والشرقي هذا ضربان: ضرب ثقيل بطيء، يزيد فيه القارئون في حروف المد ويمططون الكلمة، ويقطعونها، ويقف القارئون على حروف المد في المدود المتصلة والمنفصلة، على أن يكمل أحدهم ممن يقوى نفسه، ما بعد حرف المد من همز أو ساكن، نحو جاء والطامّة».

أفلا يسعنا هنا أن نسمح لأنفسنا، أن نقف في شيء من الثبات، ونزعم أن اعتماد وقف موحد يجتمع عليه القارئون، لم يكن مما ابتدع في القرن العاشر مع الإمام الهبطي، وإنما كانت له بدايات أولى سابقة بقرون، وأنه نشأ وحبا ودرج وتعثر تعثرات جمة، حتى اكتملت صورته واستوت عند هذا الإمام، الذي لم يكن منه إلا ما سماه بنفسه تقييد وقف القرآن الكريم. فليس غريباً أن تظهر تقييدات أخرى سبقته. فقد ذكر «عبد الهادي حميتو» في كتابه «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» (ج٤ الأعداد ٢٤/ ٢٥ ص١٢٦٣) متحدثاً عن وجود تقييد آخر للوقف، قُيد عن أبي عبد الله الصغير فقال: «ولما كان أبو عبد الله الصغير النيجي قد توفي سنة (٨٨٧هـ) فمعنى ذلك أن فكرة تقييد وقف شامل للقرآن الكريم قديمة في الزمن».

ومهما يكن من سوابق هذا التقييد فإن الوقف الهبطي قد انتشر انتشاراً واسعاً في المغرب العربي وإفريقيا السوداء ممن وصلهم الإسلام من أهلها، وتقبله الناس، بل بالغوا في ذلك، وغالى بعضهم وتشددوا حتى رسخ لديهم واعتقدوا عقيدة، أن هذا

الوقف من أصول التنزيل، وأن الشيخ الهبطي رآه في اللوح المحفوظ، حسب الحكاية الغريبة التي أوردها الكتاني في «سلوة الأنفاس»[(١)].

دعوى الابتداع:

لكن السؤال الذي يلح على كل ناظر في هذا الأمر هو: هل ما فعله الإمام الهبطي كان اجتهاداً ذاتياً، بحسب ما هداه إليه نظره ومعرفته، أم كان قائماً على اتباع للأصول الأولى في الوقف، والتي هيأت لها اعتبارات لغوية وتفسيرية وعقدية، ومن ثم لم يكن الشيخ الهبطي، إلا منتقياً مختاراً منها ما ينساق مع قناعاته اللغوية والتفسيرية والعقدية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب منا النظر في الوقوف الهبطية، والبحث عن أصول لها فيما سبقه من كتب الوقف والتفسير وإعراب القرآن. وبما أن الإحاطة بكل الوقوف يستلزم دراسة تتجاوز حجم المقال، فإننا نكتفي بوضع دعوى استدلالية، يكون إثباتها حجة يستأنس بها فيما يحصل عنها من نتائج، ويبنى عليه منها من أحكام.

وتكون الدعوى كالآتي: «إذا ثبت بالدليل أن وقفاً أو بعض أوقاف هبطية، من الوقوف المشكلة، له أصل سابق يُعتد به

---

(١) انظر: (٢/ ٧٩).

ويُرجع إليه، فإن ما قيده الشيخ الهبطي من الوقوف، لم يكن ابتداعاً فردياً، وإنما اتباعاً، وبناء على وجه سابق. ومن ثم يسقط عن الرجل، ما ليم به، وهوجم في فكره وعلمه». ولنأخذ بالتحليل أول آية بوقف مشكل، من وقوف الهبطي وهي الآية (١٧) من سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾. لقد وقف الهبطي على كلمة ﴿حَوْلَهُۥ﴾ وجعل جملة ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ كلاماً مستأنفاً مفصولاً عما يبدو أنه جوابه، لِمَا في «لَمّا» من معنى الشرط.

هذا المعنى الذي يسبق إلى الخاطر لأول تدبر، وبه قال كثير من العلماء. فقد جاء في كتاب «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا» للأشموني قال: «﴿نَارًا﴾، وكذا، ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾، ليس بوقف لأنهما من جملة ما ضربه الله مثلاً للمنافقين بالمستوقد ناراً وبأصحاب الصّيّب. والفائدة لا تحصل إلا بجملة المثل». وذهب إلى هذا المعنى جمهور من العلماء كما جاء في تفسير «ابن عطية» حيث قال في (١/ ١٠٠): «قال جمهور العلماء جواب «لَمّا»، «ذهب»». وهذا الوجه يقتضي الوصل لا الوقف، لما في «لمّا» من معنى الشرط المتطلب للجواب، ولا يجوز الفصل بينهما.

لكن هل الإمام الهبطي خالف كل ذلك واجتهد في هذا الوقف ابتداءً وانفراداً، بلا روية ولا تدبر، فكان كما قال عنه الشيخ عبد الله بن الصديق في «منحة الرؤوف المعطي» (ص٤): «ولم

يكن يعرف علم العربية، ولا شيئاً مما اشترطوه لصحة الوقف، بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له، من غير مراعاة للقواعد، فكان كثير من وقوفه من قبيل الممنوع». فهل كان الشيخ الهبطي كذلك، وهل تصدى للوقوف بهذه الصورة التي أخرجها الشيخ ابن الصديق؟ لنتصفح المصادر برجوع خلفاً إلى ما يمكن أن نجده من أصل، يكون الشيخ الهبطي قد استند إليه في وقفه هذا.

جاء في تفسير ابن عاشور «التحرير والتنوير» (١/ ٣٠٩): «وجوَّز صاحب الكشاف أن يكون قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ استئنافاً، ويكون التمثيل قد انتهى عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾، ويكون جواب لمّا محذوفاً دلت عليه الجملة المستأنفة». فإذا استقصينا الأمر عند الزمخشري نفسه، وجدناه يقول في «الكشاف» (١/ ١٩٢): «فإن قلت: أين جواب لمّا؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما أن جوابه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، والثاني محذوف، كما حذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾. وإنما جاز حذفه لاستطالة الكلام، مع أمن الإلباس للدال عليه. وكان الحذف أولى من الإثبات لما فيه من الوجازة... كأنه قيل: فلما أضاءت ما حوله خمدت فبقوا خابطين في ظلام». فأنت ترى أن الزمخشري لا يكتفي بذكر وجه الحذف، بل يعلله تعليلاً بلاغياً يدخله في باب الإيجاز، بل أكثر من ذلك نراه يجعل الحذف أولى من الإثبات. وقد يعترض معترض ويقول: إن الزمخشري اتهمه عدد من العلماء

بانتصاره لمذهبه في الاعتزال، وتعسفه في تأويل آيات من القرآن، بما يساير هوى المذهب وآراء الاعتزال.

لكن لا أحد ينكر أن الكتاب فيه مخارج لغوية سديدة، وبيانات إعجازية فريدة، لم يسبق إليها، باعتراف كثير من العلماء. ثم إن هذا الوجه من الفهم للآية الكريمة لم يقتصر على الزمخشري وحده، فقد ذكره ابن عطية في تفسيره وكذلك الأصفهاني في «إعراب القرآن» حيث قال (ص٣٦) متحدثاً عن لمّا في الآية: «وهذه محتاجة إلى جواب... فإن قيل: فأين الجواب؟ قيل: محذوف، تقديره فلما أضاءت ما حوله طفئت». بل إن الطبري في تفسيره «جامع البيان» وهو الأقدم، ومن جاء بعده كان يمتاح منه، ينحو نفس المنحى. ونكاد نجد في كلامه ما يتبدى أصلاً لما ذكره الزمخشري. قال في (١/ ٣٤٤): «فإن قال لنا قائل: إنك ذكرت أن معنى قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا...﴾، خمدت وانطفأت. وليس ذلك بموجود في القرآن، فما دلالتك على أن ذلك معناه؟ قيل: قد قلنا إن من شأن العرب الإيجاز والاختصار، إذا كان فيما نطقت به الدلالة الكافية على ما حذفت وتركت». ثم قال بعد استشهادات من الشعر.. «فكذلك قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ لما كان فيه، وفيما بعده من قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، دلالة على المتروك كافية من ذكره، اختصر الكلام وطلب الإيجاز».

وأنت إذا تأملت الكلامين، بدا لك جلياً أن الزمخشري، يكاد

يكرر نفس كلام الطبري، لا في تقدير الحذف ولا في تعليله. فإذا تقصينا الأمر غاية التقصي، عثرنا على جملة في تفسير ابن الخازن الموسوم بلباب التأويل (١/ ٢٩) ينسبها إلى ابن عباس، يقول فيها: «فبينما هو كذلك إذ طفئت ناره»، مما يدل على أن الأمر في هذا الوقف، وما يردفه من معاني، ويتفرع عنه من تأويل، هو أبعد أثراً في بطون المعارف القرآنية، وأصوله تضرب بعيداً في البدايات الأولى.

وبذلك يتكشف لنا بجلاء، أن الإمام الهبطي لم يكن مبتدعاً شيئاً من نفسه على غير هَدْي، ولا أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له، كما وصفه الشيخ ابن الصديق، بل الرجل يبدو ذا اطلاع ومعرفة، وإرادة تختار، وهمة تُروّي عن اعتقاد وتدبر. ولعل الطاعنين عليه نفذوا من ثغرة القراءة الجماعية، إذ ارتبط وقف الهبطي بها.

لكن هل بدع القارئين الجهال بأدب القراءة، وما أحدثوه من صور صوتية وحركية، وكثرة التفات وتغيير صوت، ارتفاعاً وتلويناً، ومد غير الممدود، والوقف وسط المد المنفصل والمتصل، يتخذ مطية للنيل من عمل الرجل دون تمحيص ولا تبصر؟ ذلك ما لا يقول به منصف مستبصر.

وهكذا وبعد هذه الأدلة والتحليل، تكون الدعوى التي وضعناها من قبل قد أنتجت لنا حكماً نطمئن إليه، وهو أن الإمام الهبطي لم يكن مبتدعاً في وقوفه، وإنما جرى فيها على الاتباع

والاقتداء، وأن اختياراته كانت عن علم وتبصر، وأنه كان كما وصفه صاحب «سلوة الأنفاس».

ولولا خشية الإطالة لسقنا أدلة أخرى من آيات الوقوف التي أثارت الحاملين عليه، حتى تلك التي تبدو غريبة ولا يستسيغها المتدبر لأول نظرة كوقوفه على «عم» في بداية سورة النبأ. لكن ما ينبغي ذكره هو أن المطلع على الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء، يكتشف هذا الغنى الهائل الذي يكاد لا تحده غاية، ويحيط به الحصر. ويقف فيه على دقائق تجعله يفزع إلى مدد من التبصر والتروي، قبل أن يستنكر وقفاً من الوقوف أو يرمي من اهتدى إليه أو لهج به، بالجهل ونقصان المعرفة.

المطلب الثاني

اكتشاف مؤلف كتاب

«الاهتداء في الوقف والابتداء»

المنسوب لابن الجزري

أبو يوسف
الكفراوي
٢٧/١٢/
١٤٣١هـ

إن مصنف هذا الكتاب ـ على التحقيق ـ هو:

نور الدين وعماد المفسرين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي الأصفهاني الضرير النحوي البصري المذهب، اللغوي المقرئ المفسر، الفقيه الحنفي الأديب، عماد المفسرين، الملقب بـ«جامع العلوم». كانت وفاته سنة (٥٤٣هـ ـ ١١٤٨م).

من مصنفاته المطبوعة: «الاستدراك على أبي علي مما وقع في كتاب «الحجة»»، و«جواهر القرآن ونتائج الصنعة»، و«شرح اللمع لابن جني»، و«ما تلحن فيه العامة من التنزيل»، و«مسائل في علم العربية والتفسير، أو أمالي جامع العلوم».

وصف النسخة الخطية:

النسخة محفوظة ضمن مجموع في دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: (٣٥٣٧/ ٣٩٨٣)، وعدد أوراق المجموع: (٢٤٣) ورقة، وبه نظام التعقيبة.. ولا تخلو النسخة من بعض أخطاء، وسقط لبعض العبارات في بعض المواضع.

منهج مؤلفه فيه:

بدأ المؤلف كتابه بمقدمة مختصرة، تحدث فيها عن «ما لا يجوز الوقف عليه»، ثم شرع في فرش حروف القرآن الكريم سورة سورة؛ من الفاتحة وحتى آخر سورة الناس، مقتصراً على ذكر الكلمة القرآنية موضع الوقف، متبعاً ذلك بعلامة رسمها الناسخ على شكل دائرة في وسطها نقطة سوداء، ولعلها كانت علامة الوقف ورمزه، أو أن المؤلف اقتصر على ذكر موضع الوقف فقط، دون أن ينص على نوعه من التمام والكفاية والحسن، وإن كان قد خالف ذلك في كثير من الأحيان بالتصريح بنوع الوقف.

أنواع الوقوف عنده ثلاثة، وهي: التمام، والكفاية، والحسن. كما يذكر وقف البيان، والمراقبة.

أهمية هذا الكتاب:

تتمثل أهمية هذا الكتاب في الأمور التالية:

١ ـ هو عاشر كتاب يتناول وقوف القرآن سورة سورة يصل إلينا،

بعد كتب: ابن سعدان، وابن الأنباري، وابن أوس، والنحاس، والخزاعي، والداني، والعماني، وأبي الحسن الغزال، ومؤلف «منازل القرآن في الوقوف».

٢ ـ احتفظ لنا بالكثير من نصوص كتاب «جامع الوقوف» لأبي الفضل الرازي، بعد فقدان أصوله؛ حيث لم يصل إلينا بعد، وهو بذلك يعطينا مع «كتاب منازل القرآن في الوقوف» صورة شبه متكاملة عن كتاب أبي الفضل الرازي.

٣ ـ الكتاب هو أهم المصادر التي وصلت إلينا في مواضع وقف المراقبة في القرآن الكريم، الذي كان أول من نبه عليه هو أبو الفضل الرازي؛ حيث نص على وقف المراقبة في نحو مائتي موضع.

٤ ـ الكتاب أقدم كتب الوقف والابتداء التي وقف فيها البحث على من نسب وقوفاً للنبي ﷺ.

مؤلف الكتاب:

نسب الكتاب في كثير من الفهارس[(١)] إلى الحافظ ابن

(١) فهرس دار الكتب الوطنية بتونس (٤/ ١٠٨)، والفهرس الشامل (التجويد) (ص١٦)، فهرس المصورات الميكروفيلمية الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى فهرس علوم القرآن (٢/ ٣٣)، وشيخ القراء الإمام ابن الجزري (ص٢٥)، ومعجم الموضوعات المطروقة (٢/ ١٣٥٢)، والقراءات وكبار القراء بدمشق (ص١٧٣، ٢٨٢).

الجزري؛ بناء على ما وضع على ظهر الورقة الأولى، أخذاً مما جاء في آخر المجموع. وقد نفى بعض من اطلع على الكتاب أن يكون لابن الجزري؛ منهم:

الدكتور: محمد علي المطيري[(١)]، والدكتور: السالم محمد الجكني في تعليقاته على النسخة التي أهداني إياها.

وهذا هو الصواب، فمؤلف الكتاب ليس الحافظ ابن الجزري.

ومن الأدلة على ذلك:

١ ـ أن مؤلف هذا الكتاب من علماء المشرق، وليس من علماء المغرب، فهو ينقل عن: نافع، والخليل، وأبي الخطاب، وابن الأعرابي في نوادره، وسيبويه، والفراء، والأخفش، وأبي حاتم السجستاني، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر الأنباري، وأبي علي الفارسي، وأبي العباس المبرد، وأبي الفضل الرازي.

٢ ـ مصنفه كثير الاستشهاد بالشعر، بصري في النحوي، حنفي في الفقه، وهذا واضح من خلال الشواهد الشعرية الكثيرة في كتابه، وعرضه للكثير من مسائل الخلاف بين النحاة، وترجيحه المذهب البصري، وذكره لبعض مسائل الخلاف بين الفقهاء الحنفية والشافعية، وترجيحه للمذهب الحنفي.

٣ ـ هو متأخر عن أبي الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ)؛ حيث أكثر

---

(١) انظر كتابه: الوقف والابتداء وأثرهما في التفسير والأحكام (ص١٣٢).

من ذكره، وانتقاده، وكأنه صنف كتابه هذا لتعقبه، والرد عليه، واستدراك ما فاته.

فمن هو مؤلفه؟

بعد قراءاتي المتعددة لهذا الكتاب، ومطابقة بعض ما جاء فيه بما ورد في مصنفات جامع العلوم الباقولي، التي وقفت عليها تأكد لدي أنه هو مؤلفه، وإليك الأدلة على ذلك:

• **الدليل الأول:** قال صاحب هذا الكتاب: ل: ١٣أ ـ ب: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾: هـ.

وهذا على قول من قال: إن الطواف بينهما واجب؛ لأنه يقول مُبْتِدأً: ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَآ﴾، وهذا قول الشافعي.

فأما من قال: «إن الطواف ليس بفرض بينهما فوقفه: ﴿بِهِمَآ﴾ وهو قول أبي حنيفة، وهو الصواب؛ لأن (عليه زيداً) إنما يقال في الشاذ، الذي لا عبرة به، وإنما يقال: (عليك زيداً) في الإغراء، دون (عليه)، وكتاب الله لا يحمل على الشذوذ، وقد شرحناه بأتم من هذا في «الكشف»». اهـ. وقد شرحه جامع العلوم الباقولي شرحاً تاماً في كتابه «كشف المشكلات» (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

والراجح أن الباقولي قد صنف كتابه «كشف المشكلات» قبل أن يصنف كتابه «الوقف والابتداء»، ثم أملى «كشف المشكلات»

مرة أخرى فنبه في هذا الموضع وحده، أما كتابه «الملخص» فهو أسبق تأليفاً من كتابه «كشف المشكلات».

• **الدليل الثاني:** قال الجامع في «كشف المشكلات» (٢/ ١٠٤٩) ـ عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] ـ: «الجار يتعلق بمحذوف في موضع الحال من (الكاف والميم)؛ أي: دعاكم خارجين من الأرض. وإن شئت كان وصفاً للنكرة؛ أي: دعوة ثابتة من هذه الجهة، ولا يتعلق بـ ﴿تُخْرَجُونَ﴾؛ لأن ما بعد ﴿إِذَا﴾ لا يعمل فيما قبله، وقد ذكرناه في «الوقف»». وقد فصل مؤلف هذا الكتاب: ل: ١٤٧ب ـ ١٤٨أ القول في ذلك.

• **الدليل الثالث:** يقول جامع العلوم في «كشف المشكلات» (١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦): «وروي عن الكسائي أنه كان يقف على قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣]، ويبتدئ بقوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ وكان يجعل الظرف ـ أعني: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ـ من صلة المعبود، ويجعل قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ من صلة ﴿يَعْلَمُ﴾».

ويقول مؤلف هذا الكتاب: ل: ٥٢ب ـ ٥٣أ: «قوله: ﴿اللهُ﴾: هـ. ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: هو وقف الكسائي، ويراقب الأول، وكذا: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، ويراقبه». ولم يقف البحث على من نسب للكسائي وقفاً هنا إلا في هذين الكتابين.

• **الدليل الرابع:** أكثر جامع العلوم من هجومه وانتقاده وثلبه

لشيخ الإسلام أبي الفضل الرازي في كتابيه: «جواهر القرآن»، و«كشف المشكلات»[(١)].

وكذلك فعل مؤلف هذا الكتاب، مصرحاً بنسبته المكانية (الرازي) في سبعة عشر موضعاً[(٢)].

ولم نقف على من تجرأ على أبي الفضل الرازي كل هذه الجرأة، ونال منه هذا النيل سوى هذا الباقولي.

• **الدليل الخامس:** قال مؤلف هذا الكتاب: ل: ٣٨أ ـ ب ـ عند حديثه عن تعلق ﴿مِّنَ﴾ من قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ بقوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥ ـ ٤٦] ـ: «... وهو قول أبي علي حين سأله أحد شيوخه عن تعلق ﴿مِّنَ﴾ وأظنه أبا بكر الإخشابي [كذا]، فليس له أن يقف على ﴿نَصِيرًا﴾ ولم يكن هذا للرازي، وقد ذكره في «الحجة»، فما ظنك بمن لم يقرأ «الحجة»، ويشرع في هذا العلم الشريف في الوقوف».

ويقول جامع العلوم: «فثبت وصحّ عندك أن من ادعى أن الطَهْرَانيَ أو الرازيَ كان يحفظ «الحجة» دعواه باطلة؛ لأنهما

---

(١) كشف المشكلات (١/ ٤٠٥، ٤١١، ٥٥٠، ٥٥٥)، (٢/ ٨١٧، ١٠٢٢، ١١٤٣، ١٢٥٨، ١٢٦٩)، وجواهر القرآن (ص١٣) (الهامش)، (٢٤٩، ٤٧٦).

(٢) ل: ٦ب، ٨أ، ٩أ، ١٨أ ـ ب، ٣٥أ ـ ب، ٣٦أ، ٣٨أ ـ ب، ٤٠أ، ٦٢أ ـ ب، ٦٩أ ـ ب، ١٠٢أ ـ ب، ١٥٤أ، ١٥٦أ، ١٥٧أ، ١٦٤ب، ١٧٦ب ـ ١٧٧أ، ١٧٧ب ـ ١٧٨ب، ومكنياً عنه بـ «صاحب التصنيف» في موضع واحد ل: ٢١٤أ.

نازعا المِلَنْجي الراوي لهذه اللفظة، وأنكرا عليه أشد الإنكار، فلو حفظا «الحجة» لم ينكراها»[(١)].

• **الدليل السادس:** عبر مؤلف هذا الكتاب عن ابن جني بـ: (غلامه)؛ أي: غلام أبي علي الفارسي؛ حيث قال: ل: ١٤٢أ: ﴿أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَـٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص: ٦٣]: «فيكون من باب: (الراهبة حارسة صاحبها)، عن أبي علي. وأجاب على ذلك غلامه، وقال...».

وقال جامع العلوم عند تفسير هذا الموضع في «كشف المشكلات» ٢/ ١٠٢٨ ـ بعد ذكر كلام أبي علي الفارسي ـ: «وقال عثمان...».

كما استخدم هذا التعبير في موضعين من كتابه «كشف المشكلات» ١/ ٤١٢، ٢/ ١٢٣٠.

• **الدليل السابع:** إنّ من يقارن ما ذكره جامع العلوم ـ فيما يخص حديثه عن الوقف والابتداء في سورة البقرة فقط ـ في كتابه «كشف المشكلات» بما ذكره مؤلف هذا الكتاب يتأكد له أن هذين الكتابين يخرجان من مشكاة واحدة، وأن مؤلفهما لا يمكن إلا أن يكون شخصاً واحداً هو: جامع العلوم الباقولي.

---

(١) كشف المشكلات (١/ ٥٥٠).

المطلب الثالث

أبو يوسف
الكفراوي
٢٧/٧/١٤٣١هـ

الكتب التي تحمل عنوان:
«الاهتداء في الوقف والابتداء»،
وأوهام المحققين

من خلال ما قمت به من حصر شامل لكل ما صنف في الوقف والابتداء وجدت أن ثمانية كتب تحمل هذا العنوان، وقد وقع في نصفها أوهام من كثير من المحققين، والمفهرسين، وهي:

١ ـ الاهتداء في الوقف والابتداء: لعيسى بن عبد العزيز اللخْمي (ت٦٢٩هـ).

وهو كتاب مفقود، وما ذهبت إليه الدكتورة: أنجب بنت غلام نبي، عميدة كلية الآداب بجامعة أم القرى؛ من احتمال أن يكون هو المحفوظ بمكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة، برقم (عام ٨٥٦هـ) وَهْم، فصلت القول فيه في مشاركة سابقة.

٢ ـ عَلَم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ).

طبع ضمن كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء» ثلاث طبعات، وحقق ـ فيما أعلم ـ أربع مرات، ووصلنا منه ـ فيما أعلم ـ خمس نسخ خطية مستقلة.

٣ ـ وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: لبرهان الدين الجعبري (ت٧٣٢هـ).

والكتاب ـ فيما أعلم ـ يوجد منه ثلاث نسخ خطية، وحقق في رسالتين علميتين بجامعتي الأزهر، والإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤ ـ الاهتداء في الوقف والابتداء: لتقي الدين محمد بن محمد بن علي، المعروف بابن الإمام (ت٧٤٥هـ).

كتاب مفقود، وما ذهب إليه الدكتور: أحمد نصيف الجنابي ـ وتبعه البعض ـ؛ من أن الكتاب يوجد منه نسخة خطية محفوظة في الخزانة الملكية في الرباط بالمغرب، تحت رقم: (١٥٥) هو وَهْم، ما كان لمثله أن يقع فيه.

٥ ـ الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: للحافظ ابن الجزري.

كتاب مفقود، لم أقف على من نقل عنه، بعد مؤلفه في «نشره»، ثم ابنه أحمد، وأبو القاسم النويري، نقلاً عن «النشر»، وهو أمر يدعو للعجب. وقيل: إنه يوجد منه نسختان خطيتان:

الأولى: محفوظة في دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: (٣٥٣٧).

والثانية: محفوظة في مكتبة جامعة هايدلبرج بألمانيا، تحت رقم: (٥/ ٣٧٠ A).

وهو خطأ، سبق تفصيل القول فيه في مشاركة سابقة.

٦ ـ تعليق على «وصف الاهتداء في الوقف والابتداء» للجعبري.

نسبه للحافظ ابن الجزري الدكتور يوسف المرعشلي في «مقدمة المكتفي» (ص٦٩)، وفي تحقيقه لكتاب «البرهان في علوم القرآن» (الهامش) (١/ ٤٩٧)، وذكر أنه يوجد مخطوطاً في المكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٣٩٨٣ م). ولم يزد على ذلك. وتبعه على ذلك البعض، وهو وَهْم، ما كان لمثله أن يقع فيه.

٧ ـ تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: للشيخ حسين الجوهري المصري (ق ١٤هـ).

يوجد منه ـ فيما أعلم ـ نسخة خطية وحيدة، محفوظة بالمكتبة الأزهرية.

٨ ـ الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء: للشيخ محمد بن عبد الرحمٰن الخليجي (ت١٣٩٠هـ).

يوجد منه ـ فيما أخبرني الدكتور خالد أبو الجود ـ نسختان خطيتان، وأهداني مصورة لإحداهما.

المبحث السابع

أسئلة واستفسارات

وتحته مطلبين:

المطلب الأول: وقوف المصاحف، من أجوبة الدكتور مساعد الطيار على أسئلة «ملتقى أهل الحديث».

المطلب الثاني: هل يكون الوقف والابتداء هذا صحيحاً.

المطلب الأول

خالد بن عمر
١٣/٣/١٤٢٤هـ

وقوف المصاحف، من أجوبة الدكتور مساعد الطيار على أسئلة «ملتقى أهل الحديث»

السائل: ما رأيكم بالعلامات الموجودة في المصاحف الآن، وهل يجب أن يلتزم بها القارئ للقرآن؟

الجواب: إن الأصل في وقوف القرآن أنّها مبنية على الاجتهاد، وليس هناك وقف يحرم أو يجب إلا بسببٍ.

ومبنى الوقوف على المعنى، لذا يعاب على من لم يحرر المعاني في الوقوف، لكنه لا يصل بعمله هذه إلى الحرمة.

والحرمة والوجوب تحتاج إلى دليل شرعي؛ إذ أنها تدل على فعل شيء يخالف الشريعة، وليس ذلك في الوقوف القبيحة التي حكم العلماء عليها بالقبح.

وتعمد الوقف على ما لا يحسن الوقف عليه فعل قبيح بلا إشكال، لكنه لا يصل إلى حدَ الحرمة إلا إذا كان يعتقد ذلك

المعنى القبيح، وإذا كان يعتقد ذلك المعنى القبيح فإنه آثم سواءً أكان في حال قراءة أم كان في غيرها.

فمن وقف على قوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ وهو يعتقد هذا المعنى ويريده، فهو آثم باعتقاده قبل وقفه، والله أعلم.

أما التزام القارئ بها من أجل تحسين الأداء وتبيين المعاني، فإنها إنما جُعلت لهذا الغرض، وإذا كان هذا هو الغرض منها فالتزامها أولى من تركها، مع مراعاة أن تركها ليس فيه إثمٌ.

وهذه العلامات الموجودة في المصاحف مأخوذة من وقوف السَجاوندي (ت٥٦٠هـ) من كتابه الكبير «علل الوقوف»، ووقوفه هي: الوقف اللازم، وعلامته (م)، والوقف المطلق، وعلامته (ط)، والوقف الجائز، وعلامته (ج)، والوقف المجوز لوجه، وعلامته (ز)، والمرخص ضرورةً، وعلامته (ص)، وما لا يوقف عليه، وعلامته (لا).

وقد بقيت هذه الوقوف إلى هذا العصر، وهي المعمول بها في مصاحف الأتراك والقارة الهندية.

أما المصحف المصري وما انبثق عنه كمصحف المدينة النبوية المطبوع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، فإنه استفاد من وقوف السجاوندي وإن كان خالفه في بعض مواطن الوقف أو في الزيادة عليه في المصطلحات التي هي في الحقيقة نابعة منه، ووقوف هذه المصاحف هي: الوقف اللازم، وعلامته (م)، والوقف الجائز، وعلامته (ج)، والوقف الأولى، وعلامته

(قلى)، والوصل الأولى، وعلامته (صلى)، ووقف المعانقة، وعلامته (.:.) ثلاث نقاط على جملة المعانقة أو كلمتها، والوقف الممنوع، وعلامته (لا).

ولعلك تلاحظ أنه لا يوجد فيها الوقف المطلق، والوقف المرخص ضرورة، والوقف المجوز لوجه التي هي من وقوف السجاوندي. كما تجد في المصحف المصري ومن تبعه وقف المعانقة، والوقف الأولى، والوصل الأولى، وهذه لم ينص عليها السجاوندي، لكن بالنظر إلى أنواع الوقف الجائز عنده وباستقراء علـله تجد أنها موجودة عنده، وإن لم ينصّ عليها.

وباستقراء تطبيقات الوقف الجائز عند السجاوندي (ت٥٦٠هـ) ظهر أنه على مراتب ثلاثٍ:

١ ـ ما يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، وهو الذي اصطلح عليه بأنه (الجائزُ).

٢ ـ ما يكون الوصل فيه أولى من الوقف، وهو الذي اصطلح عليه بأنه (المجوز لوجه).

والوقف المجوز لوجه عنده: ما تكون علة الوصل فيه أقوى من علة الوقف، لكن يجوز الوقف لأجل هذه العلة المرجوحة.

٣ ـ ما يكون الوقف فيه أَولى من الوصل، وهذا القسم لم يذكر له مصطلحاً كالسابقين، غير أنه ظهر عنده في تطبيقاته،

حيث ينص في بعض مواطن الوقوف على جواز الوصل والوقف، ويرجح الوقف على الوصل.

ومن أمثلة ذلك الوقف على لفظ ﴿أَزْوَاجًا﴾ الثاني من قوله تعالى: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] حيث حكم عليه بالجواز، وقال في عِلّةِ ذلك الوقف الجائز: «لأن الضمير: ﴿فِيهِ ۚ﴾ قد يعود إلى الأزواج الذي هو مدلول قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾ والأصح أنه ضمير الرّحِم، وإن لم يسبق ذكره، فكان الوقف أوجه».

وأما وقف التعانق أو المعانقة المرموز له بالنقاط الثلاث، فقد كان يسمى عند المتقدمين وقف المراقبة، وأول من نبه عليه أبو الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ).

وعرّفه أبو العلاء الهمذاني (ت٥٦٩هـ)، فقال: «المراقبة بين الوقفين: أن لا يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً، بل يُوقف على أحدهما».

وقد أشار إلى هذا الوقف السجاوندي (ت٥٦٠هـ) في قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ٣١ ـ ٣٢]. قال: «... ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ ج. ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ ج، كذلك؛ أي:

هما جائزان على سبيل البدل، لا على سبيل الاجتماع؛ لأن تعلق ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ يصلح بقوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾ ويصلح بقوله: ﴿كَتَبْنَا﴾ وعلى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ أجوز؛ لأن ندمه ـ من أجل أنه لم يوارِ ـ أظهر».

وهذه الوقوف لا ينبغي التهييج عليها لانتشارها بين المسلمين في مصاحفهم، وليس فيها ما يوجب الخطأ المحض، إذ هي اجتهادات اجتهد فيها علماء أفذاذ، وإتباعها أولى من تركها.

كما أنّ من كان له اجتهاد وخالفهم في أماكن الوقف أو في مصطلحاته فإنه لا يشنّع عليه أيضاً. لكن لا تُجعل اجتهادات الآخرين في الوقوف سبيلاً إلى التشنيع على وقوف المصحف، ولو ظهرت صحتها؛ لأنّ في ذلك استطالة على جلالة المصحف، وجعل العمل فيه عرضة للتغير، وذلك ما لا ينبغي.

لكن لو عمل الإنسان لنفسه وقوفاً خاصة به لرأي رآه، واجتهاد اجتهده، فإنه لا يثرّب عليه أيضاً؛ لأن أصل المسألة كله مبناه الاجتهاد.

قال السائل: هل من كتاب في أحكام الوقف والابتداء ميسر وسهل حيث إن كتاب الأشموني فيه شيء من الصعوبة.

الجواب: إن معرفة هذه الكتب تحتاج إلى معرفة المصطلحات التي اعتمدتها، وغالب هذه الكتب اعتمدت مصطلح التام والكافي والحسن والقبيح، فمعرفة هذه المصطلحات، والاجتهاد في دراسة تطبيقاتها تجعل هذا العلم سهلاً شيئاً فشيئاً.

ومما يحسن علمه في هذا العلم أنه يقوم على ثلاثة علوم، هي: التفسير، والقراءات، والنحو.

والجامع بين هذه العلوم هو معرفة المعنى (أي: التفسير)، فالإعراب فرع المعنى، والقراءة إما أن تكون مرتبطة بالإعراب، فهي تعود في النهاية إلى المعنى، وإما أن تعود إلى دلالة المفردة، والحاجة إلى هذا النوع من القراءات في هذا العلم قليل. لكن كثيراً من المواقف لا يمكن أن تُفهم بدون معرفة النحو، وإن كان كما قيل إنه فرع المعنى.

علة هذه المصطلحات:

جعل علماء الوقف الذين قسّموا الوقف إلى تامٍّ وكافٍ وحسنٍ وقبيحٍ، جعلوا اللفظ والمعنى عمدةً في التفريق بين هذه المصطلحات، وذكر بعضهم علة هذا التقسيم، ومنهم ابن الجزري، حيث قال: «وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأنّ الكلام، إمّا أن يتمّ، أو لا؛ فإن تمّ كان اختيارياً. وكونه تامّاً لا يخلو: إمّا أن لا يكون له تعلق بما بعده البتة ـ أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ـ فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتامَ، لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلق، فلا يخلو هذا التعلق، إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي، للاكتفاء به

عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ، فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي.. وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة: من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى».

وهذا السبر والتقسيم الذي ذكره ابن الجزري واضح الدلالة على صحة هذا التقسيم وعلله. غير أنه يبقى أن ابن الجزري وغيره ممن تقدمه لم يوضحوا المراد باللفظ والمعنى توضيحاً جلياً.

ويحتاج القارئ في كتب الوقف والابتداء التي تعتمد هذه المصطلحات أن يعرف مرادهم باللفظ والمعنى عنده.

وقد بيَّن بعضُ العلماء المتأخرين المراد بالتعلق اللفظي، وقالوا بأنه ما يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة، أو معطوفاً، أو غيرها من التوابع النحوية.

وما نصّ عليه هؤلاء ظاهر من استقراء كتب الوقف، خاصة عند ذكر ـ ما لا يوقف عليه، حيث يعتمدون على الإعراب، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري تحت باب (ما لا يتم الوقف عليه)، حيث قال: «واعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف

إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب، وعلى المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التأكيد...».

ومن أمثلة اعتماد الرابط النحوي في الحكم، ما ذكره النحاس عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، قال: ﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾، حيث قال: ليس بتام ولا كاف؛ لأن ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ منصوب على الحال، أو على البدل من الأول، فلا يجوز الوقف على ما دونه، والتمام: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾.

ومن ذلك ما ذكره الداني في أسباب قبح الوقف، ومثل له بالرابط اللفظي؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، والوقف على: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾ [المائدة: ١٧]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ وغيرها.

وبهذا يظهر أن المراد بالتعلق اللفظي التأثير الإعرابي. ولهذا قد يقع اختلاف في تحديد الوقف ونوعه بسبب الاختلاف في الحكم الإعرابي؛ كأن يختلف في (الواو) بين أن تكون استئنافية أو حالية. فعلى الأولى ينعدم التأثير، وعلى الثانية يكون التأثير الإعرابي موجوداً.

أما المعنى، فيظهر أنه نوعان:

الأول: المعنى المرتبط بالجملة القصيرة، فإذا رأوا أنه قد تم كلامٌ وانتقل بعده إلى غيره، فإنه تام، وإن كان السياق والحديث لا زال في موضوعٍ معين.

الثاني: المعنى المرتبط بالقصة أو جملة الآيات التي تتحدث في موضوع واحدٍ، وهذه يقع فيها التمام.

وبسبب النوع الأول يصعب تحديد المراد بالمعنى عند علماء الوقف والابتداء؛ لأنهم لم يبينوا مرادهم به، ولذا تجدهم يختلفون في الحكم على الموضع: تماماً وكفايةً، نظراً لاختلافهم في المعنى، قال محمود علي بسة: «ثم إن الفرق بين الوقف التام والكافي غير محدد تحديداً منضبطاً عند جميع القراء؛ كالفرق بين الحسن والقبيح؛ لأن وجه الاختلاف بين التامَ والكافي تعلقه بما بعده بالمعنى، أو لا، وهو أمر نسبي يرجع في إلى الأذواق في فهم المعاني واعتبار ما وقف عليه متعلقاً بما بعده في المعنى، أو مستغنياً عنه. ولذا تجد منهم من يعد بعض الوقوف الكافية في نظر غيره تامة، والعكس...».

ومع هذا الوضوح في الفرق بين التعلق اللفظي والتعلق المعنوي، تجد من يجعل شيئاً مما به تعلق لفظي من قسم الكافي الذي يكون التعلق فيه بالمعنى، وهذا يدلك على عدم وضوح المراد بالمعنى.

ومن الأمثلة التي وقع فيها الحكم بالتعلق بالمعنى، وفيه تعلق لفظي، ما ذكره الداني في تمثيله للوقف الكافي، قال: «وذلك

نحو الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآيةِ كلها...».

وقد انتُقد الداني في تمثيله للوقف الكافي، ومن ذلك ما قاله السخاوي في «جمال القراء»: «وهذا ليس بالوقف الكافي؛ لأن هذه المواقف يتعلق ما بعدها بما قبلها في اللفظ والمعنى، وإنما هي من الأوقاف الحسان».

وقال ملا علي قاري في تعليقه على تمثيل ابنِ الجزري بهذا المثالِ: «وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن».

وما ذكره السخاوي وملّا علي قاري هو الصواب؛ لأن العطف رابط لفظي إعرابي، ثم إن البدء بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] لا يفيد معنى مستقلّاً؛ لأنه متعلق بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وإنما يجوز البدء بأحد هذه المعطوفات للضرورة، وهي كثرة المعطوفات مع طول الآية، وعدم بلوغ النفَسِ نهايتها إلّا بتقطيعها. وقد نبّه ابن الجزري أن مثل هذا الطول مما يتسامح الوقف فيه وإن كان من الوقف الحسن، قال: «يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل، مالا يُغتفر في غير ذلك، فربما أُجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبَحْ، وهذا الذي يسميه السجاوندي: المرخص ضرورة».

ولما كان (المعنى) في النوع الأول غير محدد تحديداً دقيقاً، فإنك تجد كثيراً مما حُكِيَ فيه التمام بينه وبين ما بعده علاقة في المعنى تمنع أن يكون من قسم التامَ.

ومن أمثلة ذلك: حكمهم بالتمام على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ [النمل: ٣٤]، قال ملّا علي قاري: «وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ﴾ قال ابن المصنف: هذا الوقف تامٌّ؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، وهو رأس آيةٍ أ.هـ. يعني قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذَكَرَتْهُ.

وفيه أنّ له تعلقاً معنوياً، فلا يكون وقفه تاماً، بل كافياً.

وقال بعض المفسرين: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها، فالوقف على ﴿أَذِلَّةٗۖ﴾ كافٍ، وعلى ﴿يَفۡعَلُونَ﴾ تامٌّ.

وقد يقال: لأنه كافٍ أيضاً؛ لأن ما بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله.

ثمّ قال ـ أي: ابن المصنف ـ: وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۗ﴾ [الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨]؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: في الصبح والليل؛ يعني: فيهما.

وفيه البحث السابق؛ إذ من جملة التعلق المعنوي قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٨]، فهو وقف تامٌّ، وما قبله كافٍ».

ومن هذه النقول السابقة يتضح أن المراد بالمعنى غير واضح المعالم، وليس له تعريف محدد، مما يجعله عائماً غير منضبط، وبسبب ذلك يقع الخلاف في الحكم على بعض المواطن بالتمام أو الكفاية.

ولو تأملت كثيراً من أمثلة التامَ لوجدت فيها رابطاً لفظياً غير إعرابيٍّ، وهي كثيرةٌ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، حكم ابن الأنباري والداني بالوقف التامَ على قوله: ﴿وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ﴾، ولو نظرت في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ لوجدت فيه رابطاً لفظياً غير إعرابي، وهو الضمير في قوله: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وهو يربط بين الجملتين في المعنى، ويدل على عدم تمام الكلام، ولذا فالحكم على مثل هذا يكون بالكفاية، واللهُ أعلمُ.

وإذا عرف طالب العلم الوقف والابتداء وأتقنه فإنه سيفهم كثيراً مما في كتب الوقف والابتداء، ولا يوجد كتاب في الوقف يقال عنه: إنه سهل ما لم يُدرك ما ذكرته لك، والله الموفق.

المطلب الثاني

صالح جزرة
٤/٩/١٤٢٥هـ

هل يكون الوقف والابتداء هذا صحيحاً؟

أحياناً تقف على آيات وقد تحتاج للوقوف والإعادة من آية فتضطر لتغيير الحركة في آخر الكلمة مثال: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ﴾ الآية.

فلو بدأ القاري من ﴿ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ بالضم هل هذا صحيح وما الدليل على البطلان أو الخطأ علماً أن القرآن لم يكن منقطاً تنقيط إعراب ولا إعجام، أفيدونا جزاكم الله خيراً؟

د. مساعد الطيار
٤/٩/١٤٢٥هـ

الجواب: هذا الابتداء الذي حكيته ظاهر البطلان من جهة الوقف والإعراب.

أما الوقف، فإنه لا يصلح الوقف على ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ﴾، فهذا ليس موطن وقف، فالكلام غير تامٍّ كما ترى، وما كان الوقف عليه غير تامٍّ لم يصلح البدء بما بعده لئلا ينقطع المعنى.

أما الإعراب، فلا يجوز تغيير حركات الإعراب من أجل صحة

الوقف ظاهراً، فلفظ ﴿ٱلْأَرْضَ﴾ منصوب؛ لأنه اسم إنّ، ومن ثَمّ لا يجوز تغيير حركته، فهي تدخل في تحريف كلام الله سبحانه.

وكون المصحف لم يكن فيه نقط إعراب ولا إعجام ليس حجةً في هذا، فالذين رسموه يعلمون طريقة قراءته، وليس القراءة بالنظر الخاصَ ولا بالتشهي، بل هي تُتَلقّى بالمشافهة، والله أعلم.

المبحث الثامن

دراسات الوقف
على بعض الآيات

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقف على لفظ الجلالة في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

المطلب الثاني: في الوقف على ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

المطلب الثالث: الوقف اللازم على قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

أبو مجاهد
العبيدي
٥/ ٤/ ١٤٢٥هـ

المطلب الأول

الوقف على لفظ الجلالة في قوله:

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

جاء في كتاب «ذم التأويل» لابن قدامة المقدسي:

«فقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. فذم مبتغي تأويل المتشابه، وقرنه بمبتغي الفتنة في الذم ثم أخبر أنه لا يعلم تأويله غير الله تعالى، فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله لوجوه:

أحدها: أن الله ذم مبتغي التأويل، ولو كان معلوماً للراسخين لكان مبتغيه ممدوحاً غير مذموم.

الثاني: أن النبي ﷺ قال: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فهم الذين عنى الله فاحذروهم**»؛ يعني: كل من اتبع المتشابه

فهو من الذين في قلوبهم زيغ، فلو علمه الراسخون لكانوا باتباعه مذمومين زائغين، والآية تدل على مدحهم، والتفريق بينهم وبين الذين في قلوبهم زيغ، وهذا تناقض.

الثالث: أن الآية تدل على أن الناس قسمان؛ لأنه قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ﴾، وأما لتفصيل الجمل، فهي دالة على تفصيل فصلين أحدهما: الزائغون المتبعون للمتشابه، والثاني: الراسخون في العلم. ويجب أن يكون كل قسم مخالفاً للآخر فيما وصف به، فيلزم حينئذ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه مفوضين إلى الله تعالى بقولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، تاركين لابتغاء تأويله. وعلى قولنا يستقيم هذا المعنى، ومن عطف الراسخين في العلم أخل بهذا المعنى، ولم يجعل الراسخين قسما آخر، ولا مخالفين للقسم المذموم فيما وصفوا به فلا يصح.

الرابع: أنه لو أراد العطف لقال: ويقولون (بالواو)؛ لأن التقدير: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون.

الخامس: أن قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم معناه من عنده.

السادس: أن الصحابة ﷺ كانوا إذا رأوا من يتبع المتشابه، ويسأل عنه، استدلوا على أنه من أهل الزيغ. ولذلك عد عمر صبيغاً من الزائغين، حتى استحل ضربه وحبسه، وأمر الناس

بمجانبته، ثم أَقَر صبيغ بعدُ بصدق عمر في فراسته فتاب وأقلع وانتفع، وعُصِمَ بذلك من الخروج مع الخوارج، ولو كان معلوماً للراسخين لم يُجِزْ ذلك.

السابع: أنه لو كان معلوماً للراسخين لوجب أن لا يعلمه غيرهم؛ لأن الله تعالى نفى علمه عن غيرهم، فلا يجوز حينئذ أن يتناول إلا من ثبت أنه من الراسخين، ويحرم التأويل على العامة كلهم والمتعلمين الذين لم ينتهوا إلى درجة الرسوخ، والخصم في هذا يجوز التأويل لكل أحد، فقد خالف النص على كل تقدير.

فثبت بما ذكرناه من الوجوه: أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، وأن متبعه من أهل الزيغ، وأنه مُحَرَّم على كل أحد» انتهى.

أرجو من الإخوة إبداء رأيهم حول هذا الكلام وخاصة شيخنا مساعد الطيار، فقد سبق أن سمعت منه كلاماً حول هذا الوقف.

د. مساعد الطيار ٦/٤/١٤٢٥هـ

هذا النقل الذي نقلته عن ابن قدامة رحمه الله تعالى نعلق عليه بما يمن الله به، فأقول:

أولاً: يظهر من عنوان الكتاب توجيه الآية إلى المذهب الذي يناسب هذا الكتاب، وهو ذم التأويل.

ولا شكّ أن الآية على الوجه الذي ذهب إليه ابن قدامة وعلل له صحيح من حيث هو، لكنه لا يدل على غلط غيره، وهو القول الآخر المشهور عن السلف، كما سيأتي ذكره.

ثانياً: قوله: «فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾».

أقول: إن عبارة الصحيح تدل على أن غيره هو الضعيف، والأمر ليس كذلك، فعدم الوقف على لفظ الجلالة مبني على وجه صحيح من التفسير، وهو أن يكون المراد بالتأويل: التفسير، وهو مذهبٌ لابن عباس ومجاهد وابن قتيبة وغيرهم من السلف، وهو قول صحيح لا يناقض القول الذي ذهب ابن قدامة لاختلاف محامل التفسير بين القولين. وأصحاب هذا القول لا يقولون بأن المتشابه الكلي الذي يتبعه أهل الزيغ يعرفه الراسخون، بل هم كأولئك في هذا المذهب.

وإنما يأتي كلام ابن قدامة فيما لو كان هؤلاء يفسرون التأويل في الآية بما ذهب إليه، ثم يزعمون أنهم يعرفونه، فهنا يُطلب القول الصحيح في معنى الآية؛ لوجود التضاد.

أما الحال التي عليها تفسير السلف من جعل التأويل على معنيين متغايرين تُحمل عليهما الآية على سبيل التغاير دون الاجتماع، وهذا كثير جدّاً في تفسير السلف.

وإذا كان القول الثاني صحيحاً ومعتبراً، فلا معنى للتصحيح هنا، وإنما السبيل تقديم القول الأولى والأقرب للصواب، وهذا لا يكون فيه ترك للقول الثاني أو تضعيف له من حيث هو قول صحيح، وإنما يكون ذلك بتقديم القول الآخر عليه، وليس تقديمه دالاً على عدم صحة الآخر.

وإذا صحت هذه المقدمة ظهر أنّ الوجوه الأخرى التي سيذكرها مبنية على تصور اختلاف متضادٍ في الآية، والأمر ليس كذلك، كما شرحت لك.

فقوله: «ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله»، فهذا لم يقل به أحد من السلف على وجه التأويل الذي ذهب إليه ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لكن إذا كان التأويل بمعنى التفسير، فهذا لا يمكن أن تنفى معرفته عن الراسخين، بل له علاقة بأصول الاعتقاد، وهو كون الله خاطبنا بما لا نعلم معناه، وهذا له ما بعده مما أدخله الفلاسفة كابن سينا وغيره من أهل التخييل والتوهم الذين يزعمون أن النبي خاطب العامة بما يدركونه من المحسوسات، والأمر أن لا جنة ولا نار.

هذا هو منتهى من يزعم أن في القرآن ما خوطبنا به، وأنه لا أحد يعلم معناه، وبسط الوصول إلى هذه النتيجة يطول، وهو موجود في كلام شيخ الإسلام.

ثالثاً: يظهر جلياً من نص الإمام ابن قدامة أن يناقش قوماً يرون جواز التأويل ـ فيما لا يجوز فيه التأويل ـ ويزعمون أنهم من الراسخين، وأنهم يعرفونه بدلالة هذه الآية، بدلالة قوله في نهاية هذا النقل: «والخصم في هذا يجوز التأويل لكل أحد، فقد خالف النص على كل تقدير».

وعلى هذا جمهور أهل البدع من المؤوَلة الذين تأوّلوا كلام الله

ورسوله على غير ما يراد به، فصاروا أهل تحريف، وهم يدّعون التأويل، وهذا ظاهر من كتبهم العقدية؛ كرسالتي الإرشاد والشامل للجويني، وأساس التقديس للرازي، وغيرها ممن سار على التأويل الفاسد الذي هو لمصطلح التحريف أقرب.

وأصحاب هذا المذهب قد ناقشهم شيخ الإسلام في بعض كتبه؛ كتعليقته على سورة الإخلاص، ورسالته في المحكم والمتشابه، وكتابه العظيم درء تعارض العقل والنقل، وغيرها، كما ناقشها أيضاً تلميذه ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة.

والمقصود أن الشيخ ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ صبّ كلامه في هذه الآية على التأويل الفاسد الذي يُدّعى به الوصول إلى ما ستره الله من علمه.

رابعاً: إن تفكيك موضوع المحكم والمتشابه وارتباط التأويل به يكفي معرفة أنواع التأويل الفاسد من غيره، ويعرف به معنى الآية على وجهها، فأقول:

لقد كتبت في هذا الموضوع كتابةً مفصلة في كتابي «مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر» وتكلمت عن هذه الآية وما فيها من التفسير والوقف، وهاأنذا أختصر شيئاً من ذلك هنا:

١ ـ المتشابه نوعان:

الأول: المتشابه الكلي، وهو الذي لا يعلمه إلا الله، ومن

ادعى علمه، أو تعرض لتأويل، فقد دخل في الزيغ الذي نبه الله عنه في هذه الآية، ومنهم من يدعي معرفة الغيوب عن طريق الأحرف المقطعة، أو من يدعيه عن طريق ما يسمى بالإعجاز العددي، أو من يدخل في تعريف كيفيات صفات الله تعالى.

وهذا الصنف ـ فيما يظهر ـ هم الذين اتجه إليهم كلام الإمام ابن قدامة، والله أعلم.

وعلى هذا النوع من المتشابه يكون الوقف على لفظ الجلالة، ويكون الراسخون ممن لا يعلمون تأويله، وهم ممدوحون بتفويض العلم لله خلافاً لأهل الزيغ المذمومين الذين يتبعون هذا النوع من المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

الثاني: المتشابه النسبي، وهو الذي يخفى على قوم دون آخرين، فالناس ليسوا مرتبة واحدة في الفهم، وهذا مما لا يحتاج إلى تقرير، فقراءتهم للقرآن، وفهمهم له يختلف لأسباب متعددة، من أهمها التكوين العلمي للأفراد.

وهذا النوع يدخل في معلوم البشر، وهو مرتبط بإدراك المعاني، وهو الذي يُبنى عليه قاعدة: ليس في القرآن ما يخفى معناه على الناس، بحيث لا يعرفه أحد منهم.

ومن هذا النوع أسئلة صبيغ للصحابة، فهو كان يسأل سؤال متعنت مجادلٍ، ولم يكن سؤاله سؤال استعلام، لذا لم يُجبه الصحابة، مع أن غيره قد سأل بعض أسئلته وأجيبوا، وذلك ظاهر باستقراء أسئلة صبيغ وتفسير السلف لها.

ولم يرد في أسئلة صبيغ ـ فيما أعلم ـ أنه سأل عن متشابه كليٍّ لا يعلمه إلا الله، بل أسئلته من الذي يعلمه الراسخون في العلم، لكنهم لم يجيبوه لمعرفتهم لحاله، ولفقه خاصٍ لهم في هذه المرحلة التي كانوا يعيشونها، والله أعلم.

ومن ظواهر الزيغ في اتَباع المتشابه النسبي ما وقع للخوارج والمرجئة والجبرية وبعض الصفاتية الذين يأخذون بجزءٍ من موضوع الآيات، ويأوِّلون الجزء الآخر، فالجبرية أخذوا بالآيات التي ظاهرها الجبر، وأوّلوا الآيات التي ظاهرها الاختيار والكسب، والقدرية كانوا عكسهم في الأخذ بآيات ظاهرها الكسب والاختيار وتأويل آيات ظاهرها الجبر، وهكذا غيرها من البدع التي ظهرت في الإسلام، إنما هي من باب التأويل جاءت، وفي المتشابه النسبي ـ كثيراً ـ وقعت.

وقد فصّل العلماء وجه جملة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ...﴾ ووجه تعلقها بما قبلها على هذا الوجه التفسيري، ومن ثمّ فلا يدخلها اعتراض ابن قدامه الذي ذكره، والتفويض الذي يقول به الراسخون في هذا النوع مناسب للحال التي تقع من أولئك الذين في قلوبهم زيغ فيتركون المحكمات الواضحات، ويأتون إلى المشتبهات الخفيات، فهؤلاء يؤمنون بمحكمه، ويكلون علم متشابه إلى الله، وليس في ذلك أنهم لا يعلمونه أو يعرفونه، بل هو من باب نسب العلم الذي علموه إلى الله الذي هداهم لمعرفته، وأضل غيرهم، وبهذا تظهر مناسبة قولهم على هذا الوجه التفسيري.

وإذا ظهر لك هذا النوع وبان، فإن من قال بأن الراسخين يعلمون التأويل، إنما ذهب إلى هذا النوع من المتشابه، ولا خلاف في أن الراسخين يعلمونه، وبهذا الكلام يتبين أمور:

١ ـ صورة اتباع المتشابه النسبي ابتغاء تأويله وابتغاء الفتنة.

٢ ـ أن المتشابه النسبي يعلمه العلماء.

٣ ـ أن التأويل على هذا الوجه بمعنى التفسير، والله أعلم.

٤ ـ أن المتشابه النسبي يقابله المحكم، وهو الذي لم يقع فيه خلاف، أو لا يُتصوّر فيه الخلاف، وهذا أحد أنواع المحكم الواردة في القرآن.

هذه بعض تلميحات في هذا الموضوع، أسأل الله أن يجعله خالصاً صواباً، والله ولي التوفيق.

المطلب الثاني

في الوقف على ﴿كُن فَيَكُونُ﴾

مصطفى بوعزة
١٤٣٢/٩/٢٩هـ

لقد وردت صيغة ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، في ثمان آيات من القرآن، يمكن تصنيفها تصنيفاً سياقياً، إلى ثلاث مجموعات:

١ ـ **المجموعة الأولى:** آيات سبق الصيغة فيها، فعل مضارع مرفوع ﴿يَقُولُ﴾؛ وهي قوله تعالى: ﴿يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾، وقد وردت في خمس آيات (١١٧ من البقرة ـ ٧٤ من آل عمران ـ ٧٣ من الأنعام ـ ٣٥ من مريم ـ ٦٨ من غافر).

٢ ـ **المجموعة الثانية:** آيتان سبق الصيغة فيها، فعل مضارع منصوب بأن، وهما قوله تعالى: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ في الآية ٤٠ من سورة النحل، وقوله تعالى: ﴿أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ في الآية ٨٢ من سورة يس.

٣ ـ **المجموعة الثالثة:** وهي آية واحدة سبق الصيغة فيها، فعل ماض ﴿قَالَ﴾، وهي قوله تعالى في الآية ٥٩ من آل عمران: ﴿قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

والملاحظ أن المصاحف المعروفة في المشرق، يقع الوقف فيها على ﴿فَيَكُونُ﴾ إما باعتبارها رأس آية، أو وقفاً تاماً. إلا أن المصحف المنتشر في الغرب الإسلامي، والذي يعتمد رواية ورش عن نافع، ويترسّمُ الوقوف التي وضعها الإمام أبو عبد الله الهبطي (ت٩٣٠هـ)، فإن الوقف في كل الآيات يتم عند ﴿كُن﴾، ثم ﴿فَيَكُونُ﴾ بعدها. وكل هذه المصاحف برواياتها المختلفات تجعل ﴿فَيَكُونُ﴾ مرفوعاً إلا «ابن عامر» فإنه ينصبها. لذلك سنركز على توجيه الرفع إنْ بالوقف على ﴿كُن﴾ أو على ﴿فَيَكُونُ﴾.

ولكن قبل ذلك ينبغي أن نشير إلى أن «كان» في هذه الآيات، هي «كان» التامة لا الناقصة. فيكون معناها «حدَث» مثل قوله تعالى في سورة «الأنفال»: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾ حيث تعرب ﴿فِتْنَةٌ﴾ فاعل؛ لأنّ ﴿تَكُن﴾ مضارع من «كان» التامة. فهي بمعنى «تحدث فتنة». وقد جاء في كتاب «إعراب القرآن الكريم وبيانه» للأستاذ «محيي الدين درويش» (١/ ١٦٣) في إعراب ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ قال: «﴿كُن﴾: فعل أمر من كان التامة، بمعنى حدث. ﴿فَيَكُونُ﴾: الفاء استئنافية، يكونُ: فعل مضارع تام مرفوع؛ أي: فهو يحدث». وقال الزمخشري في «تفسيره» (١/ ٣١٥): «﴿كُن فَيَكُونُ﴾، من كان التامة؛ أي: احْدُث فيحْدُث».

أما الوقف فقد اختلف باختلاف علاقة ﴿فَيَكُونُ﴾ بالجملة قبلها؛ وهي علاقة سياقية وظيفية. فمن عطفها على ﴿يَقُولُ﴾، لم تكتمل عنده الجملة إلا بالمعطوف، فلم يقف إلا على ﴿فَيَكُونُ﴾.

ومن قطعها وجعل الفاء استئنافية، وقف على ﴿كُن﴾، ثم ابتدأ ﴿فَيَكُونُ﴾. قال الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٢٢٢): «واختلف القَرَأة في قراءة قوله تعالى: ﴿يَكُونَ﴾، فقرأه أكثر قرَأة الحجاز والعراق على الابتداء، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ كلام تام، مكتف بنفسه عما بعده. ثم يُبْتدأ فيقال: ﴿فَيَكُونُ﴾». وقال النحاس في «القطع والائتناف» (١/ ٧٧): «إن جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾ معطوفاً على ﴿يَقُولَ﴾، فالوقف ﴿فَيَكُونُ﴾، وإن جعلته مستأنفاً وقفت على ﴿كُن﴾». وقال أبو عمرو الداني في «المكتفى في الوقف والابتدا» (ص١٧٢): «﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ [البقرة: ١١٧] كافٍ إذا رُفع ﴿فَيَكُونُ﴾ على الاستئناف بتقدير فهو يكون، ولم يُنسَق على ﴿يَقُولُ﴾».

أما الذي صرح بترجيح الرفع على العطف، فهو الطبري حيث قال في «تفسيره» (٢/ ٤٧٢): «فبيّنٌ بذلك أن الذي هو أولى بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ أن يكون رفعاً على العطف على قوله: ﴿يَقُولُ﴾؛ لأن القول والكون حالهما واحدة. وهو نظير قول القائل: تاب فلان فاهتدى، واهتدى فلان فتاب؛ لأنه لا يكون تائباً إلا وهو مهتدٍ، ولا مهتدياً إلا وهو تائب. فكذلك لا يكون أن يكون الله آمراً شيئاً بالوجود، إلا وهو موجود، ولا موجوداً، إلا وهو آمره بالوجود». وإلى ذلك ذهب من بعده «جامع العلوم الباقولي» (ت٥٤٣هـ) في كتابه «كشف المشكلات» حيث قال (ص٩٢): «الوجه الرفع في ﴿يَكُونُ﴾؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿يَقُولُ﴾».

بينما نجد معاصره ابن عطية (ت٥٤٦هـ) في «المحرر الوجيز» يذهب إلى الوجه الآخر؛ ويقرر الرفع على الاستئناف ويخطئ الطبري فيما ذهب إليه. يقول في كتابه (٢/ ٢٠٢): «ويكون الرفع على الاستئناف. قال سيبويه: معناه فهو يكون. قال غيره: عطف على ﴿يَقُولُ﴾. واختاره الطبري وقرره، وهو خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود».

لكن المتأمل في كلام الطبري في تفسيره لهذه الآيات، على وجه استقصاء البحث فيها، يخلص إلى أن السياق في الآيات، له أثره الفاعل في ترجيح كل من العطف أو الابتداء. وذلك؛ لأن هذه الآيات وردت فيها ﴿فَيَكُونُ﴾ في ثلاث سياقات مختلفة؛ كما حددناه في تصنيفها في بداية المقال. لذلك وقف منها الطبري موقفين مختلفين؛ فرجح العطف، كما سبق، في الآيات التي ورد فيها الكلام بالفعل المضارع المرفوع (يقولُ). وهي خمس آيات. أما في باقي الآيات، حيث نُصِبَ الفعل المضارع (يقولَ/ نقولَ) بأن، أو حيث جاء الفعل بصيغة الماضي (قال)، فليس من مُصَوغ ههنا للعطف، لذلك ذهب الطبري إلى الابتداء والقطع، قال في (٢/ ٤٧٢): «وأما من رفع ذلك فإنه رأى أن الخبر قد تم عند قوله: ﴿إِذَآ أَرَدْنَهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾، إذ كان معلوماً أن الله إذا حَتم قضاءه على شيء كان المَحْتوم عليه موجوداً. ثم ابتدأ بقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾». وقال في (٥/ ٤٦٣): «فقال جل ثناؤه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]؛ لأنه بمعنى الإعلام من الله

لنبيه أن تكوينه الأشياء بقوله: ﴿كُن﴾، ثم قال: ﴿فَيَكُونُ﴾ خبراً مبتدأ، وقد تناهى الخبر عن آدم عند قوله: ﴿كُن﴾».

وهكذا وبعد هذا التحليل، يتبين لنا بجلاء أن كلا الوقفين له أصوله التي يستند عليها، وأن القارئ لكتاب الله حيثما وقف منها كان مصيباً؛ لأن الذين فصلوا في الأمر أدوا إلينا ما وصلهم، أداء الأمناء. وأنهم كلهم أئمة لهم قدرهم، وشهد لهم علمهم وآثارهم، بالضبط والخشية. ولعل العكبري (ت٦١٦هـ) يكون قد لخص لنا ما عرضناه، عندما قال في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» (ص١٠٩): «قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾: الجمهور على الرفع عطفاً على ﴿يَقُولَ﴾ أو على الاستئناف؛ أي: فهو يكون».

د. مساعد الطيار
٧/ ١٠/ ١٤٢٤هـ

المطلب الثالث

الوقف اللازم على قوله تعالى:
﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾

قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

ولهذه الجملة احتمالان في الإعراب:

- **الأول:** أن تكون معطوفة على جملة ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.
- **الثاني:** أن تكون جملة حاليةً على تقدير: وهم يسخرون[(١)].

وبناءً على هذا الوقف، فإنّ جملة: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ﴾ محمولةٌ على الاستئناف.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢/ ١٣٠)، والدر المصون (٢/ ٣٧٢).

ووجه الإشكال في الوصل بيّنها السجاوندي، فقال: «ولو وصل صار ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرفاً لـ(يسخرون)، أو حالاً لفاعل (يسخرون)، وقُبْحُهُ ظاهرٌ»[(١)].

والصواب من الإعرابِ أنّ الواو عاطفة، وأن جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ معطوف على جملة ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[(٢)].

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال:

- **الأول:** أنّ الوقف كافٍ، وهو اختيار الداني[(٣)]، والغزال[(٤)].

- **الثاني:** أن الوقف حسنٌ، وبهذا الوقف قال أبو جعفر النحاس[(٥)]، وابن الأنباري[(٦)]، والهمذاني[(٧)]، والأنصاري[(٨)]، والأشموني[(٩)].

---

(١) علل الوقوف (١/ ١٦٨).
(٢) انظر: الجدول في إعراب القرآن (٢/ ٣٦٢)، وإعراب القرآن الكريم، لمحيي الدين درويش (١/ ٣١٢).
(٣) المكتفى (٨٣).
(٤) الوقف والابتداء (١/ ٢٦٨)، وعبارته: «حسن»، وهي تعني الكافي عند غيره.
(٥) القطع والائتناف (١٨٣).
(٦) إيضاح الوقف (١/ ٥٤٩).
(٧) الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (١/ ١١٠).
(٨) المقصد، بحاشية منار الهدى (٥٨).
(٩) منار الهدى (٥٨).

• **الثالث**: أن الوقف لازم، وهو اختيار السجاوندي[(١)].

وأولى هذه الأقوال قول من قال: إنّ الوقف حَسَنٌ؛ لأن جملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ مرتبطة إعراباً بجملة ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وهذا الرابطُ اللفظي الإعرابي يجعل الوقف حسناً. ولِوُجودِ هذا الرابط اللفظي الإعرابي لا يصلح أن يكون الوقف كافياً، كما لا يصلح البدءُ بجملة ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ الذي هو نتيجةُ الحكم باللازم.

أمّا ما عَلّلَ به السجاوندي فهو من البُعْدِ والتّكلفِ بمكان؛ لأنّ هذه العلة ـ لو صحّت ـ لا يدركها إلا المتخصص في علم النّحو. ويلزم من عِلّتِهِ أنْ يُفهَم أنّ جملة ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ عطف على جملة ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وأنّ قوله: ﴿فَوۡقَهُمۡ﴾ ظرف لـ(يسخرون) أو حالٌ لفاعلِ (يسخرون)، وهذا لا يُدْرَكُ إلا بتأمل.

ولو بدأ القارئ من قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾، فوقف هنا، لكان واضحاً أنّ الفوقية للمتقين وأنّ الظرف ﴿فَوۡقَهُمۡ﴾ لا يتعلق بهذا الفعل البعيد عنه، وهو (يسخرون).

تم ولله الحمد

---

(١) علل الوقوف (١/ ١٦٨).

الفهرس

فاتحة الحصاد ٥

مقدمة ٩

المبحث الأول: مقدمات وتعريفات ١١

المطلب الأول: التعريف بعلم الوقف والابتداء ١٣

المطلب الثاني: فائدة معرفة الوقف والابتداء ١٦

المطلب الثالث: حالات الوقف والابتداء ١٧

المطلب الرابع: مصطلحات الوقف عند أهل الوقف ١٨

المطلب الخامس: أقسام الوقف ٢٠

المطلب السادس: أقسام الابتداء ومراتبه ٢٦

المطلب السابع: علاقة الوقف والابتداء بالتفسير ٢٩

المطلب الثامن: كتب التفسير التي عنيت بعلم الوقف والابتداء ٣٢

المبحث الثاني: مسائل وأحكام ٣٥

المطلب الأول: حكم الوقف والابتداء ٣٧

المطلب الثاني: حكم تعلّم الوقف والابتداء لقارئ القرآن ٣٨

المطلب الثالث: تحقيق القول في كون الوقف والابتداء في القرآن توقيفي
أو اجتهادي؟ ٤٠

المطلب الرابع: ما يشترط فيمن يقوم بتحديد مواضع الوقف والابتداء ٤٢

المطلب الخامس: مذاهب القرّاء فيما يعتبر في تحديد مواضع الوقف والابتداء .. ٤٤
المطلب السادس: أسباب الاختلاف في الوقف والابتداء ٤٦
المطلب السابع: الآثار الواردة عن السلف في الوقف والابتداء ٥٣
المطلب الثامن: حقيقة الوقوف المنسوبة للنبي ﷺ ٥٧
المطلب التاسع: حكم الوقوف على رؤوس الآيات ٥٩
المطلب العاشر: حكم التقيّد بعلامات المصاحف ٦٣
المطلب الحادي عشر: أثر الوقف والابتداء في بعض الآيات على بعض
مسائل الاعتقاد ٦٤
المبحث الثالث: ضوابط وتأصيلات ٦٩
المطلب الأول: ضوابط للوقف والابتداء يجب مراعاتها وإلا أخلّ القارئ
بالمعنى والتفسير ٧١
المطلب الثاني: ضوابط الوقف اللازم في القرآن الكريم ٧٤
المطلب الثالث: قواعد لضبط الوقف والابتداء في المتعلقات اللفظية ٧٨
المطلب الرابع: ضوابط معرفة متى يكون الوقف أولى من الوصل، أو
العكس، أو كون الأمرين متساويين ٨٥
المطلب الخامس: بعضُ الإعاداتِ تكونُ زيادةً في القرآنِ لا تجوزُ، وضابطها ... ٨٨
المبحث الرابع: لطائف وفوائد ٩١
المطلب الأول: لطائف الوقوف على بعض الآيات ٩٣
المطلب الثاني: ملاحظات منهجية على بعض ما يُكتب في لطائف الوقوف . ٩٩
المطلب الثالث: المعين على إتقان الوقف والابتداء ١٠١
المطلب الرابع: كتب الوقف والابتداء المطبوعة أو المحققة في رسائل علمية .. ١٠٢
المطلب الخامس: رسائل جامعية مقترحة في مجال الوقف والابتداء ١١٠
المبحث الخامس: تحذيرات وتنبيهات ١١٣
المطلب الأول: نماذج من الوقوف القبيحة في القرآن ١١٥

المطلب الثاني: وقفات مخلة بالعقيدة ١٢٠
المبحث السادس: دراسات وتحقيقات ١٢٣
المطلب الأول: الوقف الهبطي: اتِّبَاعٌ أو ابتداع؟ ١٢٥
المطلب الثاني: اكتشاف مؤلف كتاب «الاهتداء في الوقف والابتداء»
المنسوب لابن الجزري ١٣٦
المطلب الثالث: الكتب التي تحمل عنوان: «الاهتداء في الوقف والابتداء»،
وأوهام المحققين ١٤٤
المبحث السابع: أسئلة واستفسارات ١٤٧
المطلب الأول: وقوف المصاحف، من أجوبة الدكتور مساعد الطيار
على أسئلة «ملتقى أهل الحديث» ١٤٩
المطلب الثاني: هل يكون الوقف والابتداء هذا صحيحاً؟ ١٦١
المبحث الثامن: دراسات الوقف على بعض الآيات ١٦٣
المطلب الأول: الوقف على لفظ الجلالة في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ .. ١٦٥
المطلب الثاني: في الوقف على ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ١٧٤
المطلب الثالث: الوقف اللازم على قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ١٧٩

مركز تفسير للدراسات القرآنية

مركز علمي متخصص يسعى لتحقيق الريادة في تطوير الدراسات القرآنية في شتى المجالات: العلمية، والتعليمية، والتقنية، والإعلامية، والتنظيمية، والتمويلية، من خلال مشروعات متميزة من الدراسات والبحوث والبرامج الإعلامية والدورات التدريبية والمؤتمرات واللقاءات والتطبيقات الإلكترونية، بعمل مؤسسي يتحرى الإتقان، وينشد الجودة، ويمد جسور التعاون والشراكة مع كافة مؤسسات المجتمع وسائر العاملين في خدمة القرآن الكريم وعلومه في العالم أفراداً ومؤسسات.

❍ الرؤية:

الريادة في تطوير الدراسات القرآنية.

❍ الأهداف:

١ ـ الارتقاء بمستوى الدراسات القرآنية واستشراف مستقبلها.

٢ ـ تطوير البيئة التعليمية في مجال الدراسات القرآنية.

٣ ـ تحديث وتطوير البنية التنظيمية للمركز ونشر هذه الثقافة بين المؤسسات العاملة في المجال.

٤ ـ تطوير بيئة تقنية داعمة، وتوظيفها في مجال الدراسات القرآنية.

٥ ـ توظيف وسائل الإعلام (التقليدي والجديد)، وتعزيز الشراكات والعلاقات في خدمة الدراسات القرآنية.

❍ عنوان المركز:

- المملكة العربية السعودية، الرياض، حي الغدير ـ مخرج (٥) طريق الملك عبد العزيز، خلف بنك (ساب)
- ص. ب: ٢٤٢١٩٩ الرمز البريدي: ١١٣٢٢
- البوابة الإلكترونية: www.tafsir.net
- البريد الإلكتروني: info@tafsir.net

إصدارات مركز تفسير للدراسات القرآنية

❍ نصوص تراثية:

١ ـ الزيادة والإحسان في علوم القرآن ـ ابن عقيلة المكي

❍ معاجم وموسوعات:

١ ـ المعجم المفهرس الشامل لألفاظ القرآن الكريم ـ عبد الله جلغوم
٢ ـ معجم الرسم العثماني ـ د. بشير الحميري

❍ دراسات تأصيلية:

١ ـ اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق ـ د. محمد صالح سليمان
٢ ـ الركيزة في أصول التفسير ـ د. محمد الخضيري
٣ ـ أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد ـ أ.د. غانم قدوري الحمد
٤ ـ المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه ـ د. فهد الوهبي
٥ ـ الاستدلال في التفسير ـ د. نايف الزهراني
٦ ـ منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح بين الأقوال التفسيرية ـ د. حسين الحربي
٧ ـ الأساليب العربية الواردة في القرآن وأثرها في التفسير ـ فواز الشاووش

❍ دراسات علمية:

١ ـ مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير(١) ـ د. مساعد الطيار
٢ ـ أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير ـ د. عطية الفقيه
٣ ـ الموصول لفظاً المفصول معنى في القرآن الكريم ـ خلود شاكر العبدلي
٤ ـ علوم القرآن عند الإمام الشاطبي ـ د. مساعد الطيار
٥ ـ بحوث المؤتمر الدولي الأول لتطوير الدراسات القرآنية
٦ ـ مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير(٢) ـ د. مساعد الطيار
٧ ـ بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير ـ د. مساعد الطيار

❍ دراسات نقدية:

١ ـ آثار الاستشراق الألماني في الدراسات القرآنية ـ د. أمجد الجنابي
٢ ـ القرآن الكريم وعلومه في الفيلم الوثائقي ـ مجموعة من الخبراء والنقاد
٣ ـ القرآن الكريم وعلومه في الموسوعات اليهودية ـ أحمد البهنسي
٤ ـ موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير ـ د. محمود البعداني
٥ ـ تعدد ترجمات معاني القرآن الإنجليزية في ضوء الإعراب ـ د. خالد المليفي

❍ حصاد ملتقى أهل التفسير:

١ ـ الوقف والابتداء
٢ ـ حفص بن سليمان القارئ بين الجرح والتعديل
٣ ـ الإمام ابن جرير الطبري وتفسيره
٤ ـ لقاءات ملتقى أهل التفسير (١ ـ ٤)

❍ مختصرات محررة:

١ ـ المختصر في التفسير ـ نخبة من علماء التفسير